الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية
- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -
(2006 - 2016)
- دراسة حالة شركة مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات لمعالجة و لتحويل التمر- سيدي عمران -الوادي-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب:
- **اسماعيل الذيب**

الأستاذة المشرفة:
- **د. عتيقة وصاف**

رقم التسجيل:	*..... /2018*
تاريخ الإيداع	*.....*

الموسم الجامعي:2017-2018

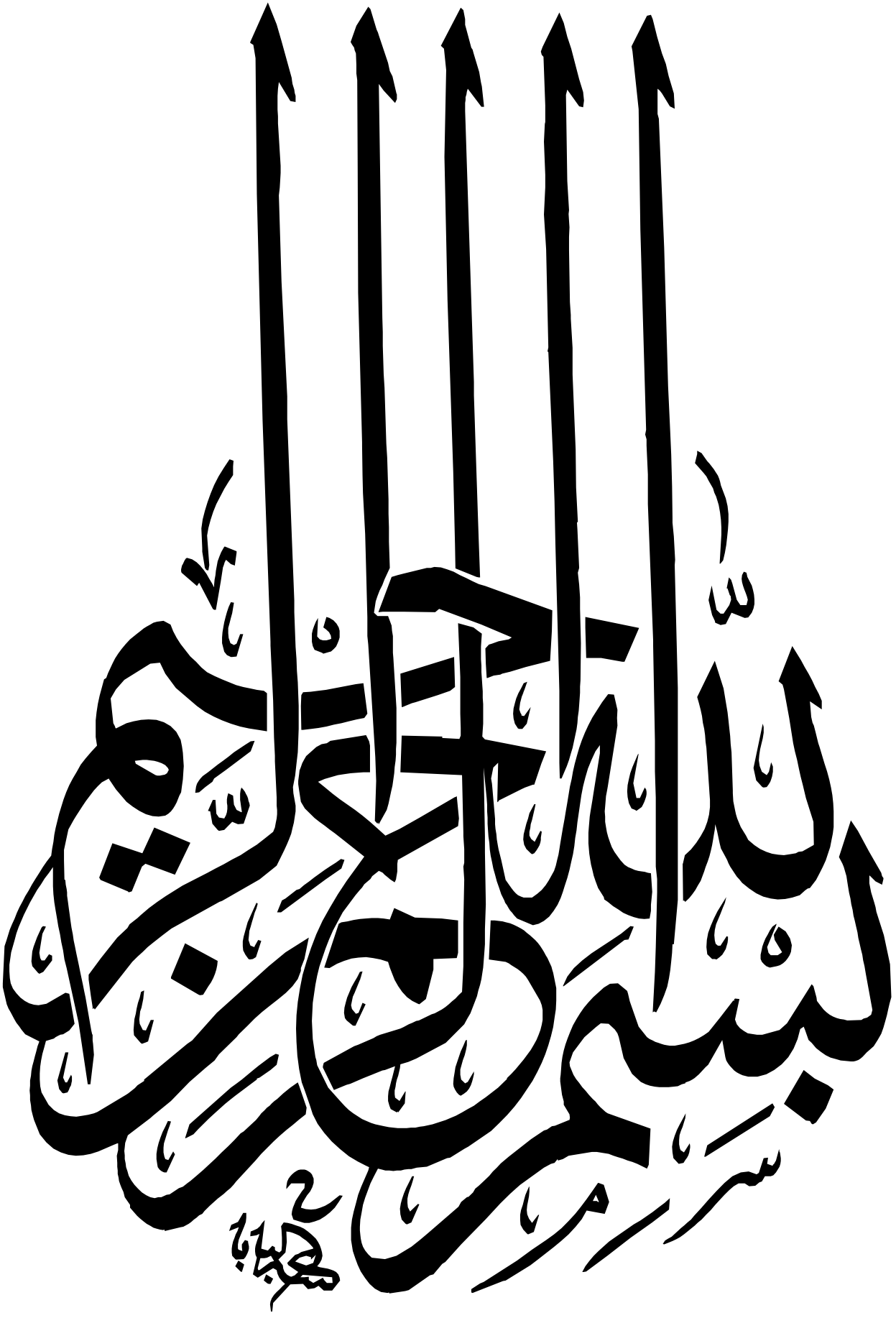
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وتقديـــــر

إن الحمد و الشكر لله غز وجل أولا و أخيرا الذي وفقنا على اتمام هذا العمل المتواضع و أنعم علينا بنعمة العلم و الإيمان ، نتقدم بشكر الكبير و الإمتنان العظيم إلى الأستاذة المشرفة "وصاف عتيقة " على تفضلها بقبول الإشراف على هذا البحث وزادنتا بذلك شرفا بنصائحها و توجيهاتها المستمرة طوال السنة.

كما اتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

اشكر جزيل الشكر كل من علمني حرفا خلال طوال مسيرتي الدراسية.

كمـا أتقـدم بجزيـل الشكـر والامتنـان إلـى مدير مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات السيد بولال محمد على النصح والتوجيه.

كما اشكر كل من ساعدني في هذا العمل وقدم لي النصح والتحفيز ولو بالقليل.

الطـــالب:

اسماعـــيل الذيب

الإهـــــــــداء

إلى نبع الحنان وهبة الرحمن وأعز ما أملك في الوجود إلى لؤلؤة حياتي المملوءة بالحب والأمل والعطف والحنان، إلى البسمة الخالدة في حياتي،

أمي الحبيبة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من ناضل لتربيتي وسعادتي وتعليمي إلى الذي علمني الصبر والمثابرة والذي كان سببا في اختياري لهذا المجال

أبي الحبيب الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى رفقاء دربي اعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي الى سندي في الحياة

عائلتي الكريمة

كنزة ومريم وهاجر وسعد وجمال والياس وكل وإخوتي وابنائهم

حفظهم الله وأدامهم شموعا تضئ دربي

الى كل اصدقائي وأحبابي الكل باسمه

الى كل زملاء الدرب الدراسة والعمل
الى كل من احبني

اهدي ثمرة جهدي.

الطـــالب:

اسماعـــيل الذيب

ملخص

ان الهدف الاساسي من معالجة هذا الموضوع هو ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصادرات غير النفطية بالإضافة الى ابراز اهمية التنويع في الصادرات والانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع.

وقد ساقتنا الدراسة الى اكتشاف وضعية صادرات الجزائر ،حيث انها رغم المحاولات لتنويعها خلال السنوات الماضية فهي لا تزال صادرات نفطية بدرجة اولى ، كذالك اكتشاف الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى اهميتها حيث تعتبر اداة فعالة وقادرة على رفع التحدي في مجال الصادرات غير النفطية إلا ان عدد هذه المؤسسات المصدرة ضئيل اذ ان اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاعات اخرى غير التصدير خاصة قطاع الخدمات.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، صادرات ، غير نفطية ، تصدير ، خارج المحروقات.

Abstract

The main objective of this issue is to highlight the role of small and medium enterises in the fild of non oil exports . in ddition to highlighting tes importance the importance of diversification in exports and the transition from the rental economy to the diversified economy .

The sstudy was sakotna discover the status of algeria s exports . as it attempts to diversify through the years aer still oil exports first class . you discover the role the role played by small and medium –sized enterises and its relvance as an effecttive instrument capable of raising challenge non-oil exports only a small number of exporting enterprises as most small and medium –sized enterprises are active in sectors other than export. Especially the service sector

Keywords : SMEs. Exports . non-oil . export. Non- hydrocarbon

فهـــرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العـــــنوان	رقم الصفحة
شكروتقدير.....	
الإهــداء.....	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال.....	
قائمة الملاحق.....	
المقدمة العامة	أ
الفصل الاول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	
تمهيد الفصل	**02**
المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**09**
المطلب الثالث : خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.....	**13**
المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهميتها وأهدافها وأساليب تمويلها.....	**15**
المطلب الاول : اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
المطلب الثاني : مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**16**
المطلب الثالث : اهداف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية	**20**
المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود	**22**
المطلب الاول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**22**
المطلب الثاني : أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**26**
المطلب الثالث :المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	**30**
خلاصة الفصل.....	**32**
الفصل الثاني : واقع وأفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر.....	
تمهيد الفصل	**34**
المبحث الاول : حتمية التنويع في الاقتصاد الجزائري	**35**
المطلب الاول : حتمية التنويع في الاقتصاد ، مفهومه وأهدافه	**35**
المطلب الثاني :" إجراءات وإستراتيجيات تنمية الصادرات خارج المحروقات.....	**37**
المطلب الثالث : تجارب دولية في مجال تنمية الصادرات غير النفطية.....	**40**

المبحث الثاني : الاطار النظري للتصدير.....	**43**
المطلب الاول : مفاهيم حول التصدير.....	**43**
المطلب الثاني : دوافع التصدير وأهميته.....	**45**
المطلب الثالث : أهم نظريات التصدير.....	**47**
المبحث الثالث : واقع الصادرات غير النفطية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيتها.....	**50**
المطلب الاول : دراسة وضعية صادرات الجزائر خلال الفترة 2006-2016.....	**50**
المطلب الثاني : دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية..	**58**
المطلب الثالث : المشاكل والمعوقات التي تواجه التصدير خارج المحروقات في الجزائر.....	**65**
خلاصة الفصل.....	**69**
الفصل الثالث : دراسة حالة ، مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات لمعالجة وتحويل التمر – سيدي عمران – الوادي –	
تمهيد الفصل.....	**71**
المبحث الاول :الجانب المنهجي للدراسة.....	**72**
المطلب الاول : أدوات جمع البينات	**72**
المطلب الثاني : عينة الدراسة.....	**73**
المبحث الثاني : تقديم المؤسسة محل الدراسة.....	**73**
المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة.....	**73**
المطلب الثاني: نظام العمل بالمؤسسة وتوزيع العمال.....	**74**
المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التصدير.....	**77**
المطلب الاول : عرض نتائج المقابلة.....	**77**
المطلب الثالث : تحليل وتفسير نتائج المقابلة.....	**84**
خلاصة الفصل.....	**88**
الخاتمة العامة	**90**
قائمة المراجع.....	**94**
الملاحق.....	**100**

قائمة الجداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	مقاييس كل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل مجال.....	05
02	تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعمول بها في دول جنوب شرق اسيا...	06
03	تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	07
04	مقارنة بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة والتعاونيات.....	12
05	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006-2016.....	21
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط حلال الفترة 2006-2016.....	25
07	تطور صادرات الجزائر للفترة 2006-2016.....	51
08	التركيب السلعي للصادرات غير نفطية في الجزائر للفترة 2006-2016.....	53
09	اهم 20 دولة مستوردة من الجزائر في مجال المنتجات غير النفطية لسنة 2016.	57
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية والميزان التجاري خلال الفترة 2006-2016	58
11	مقارنة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصادراتها من المنتجات غير النفطية خلال الفترة 2006-2016.....	61
12	توزيع عمال مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات.....	74

قائمة الاشكال

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال الفترة 2006-2016...	24
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة 2006-2016.....	53
03	مقارنة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016 ...	52
04	التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 2006-2016	55
05	مساهمة المؤسسات في التجارة الخارجية والميزان التجاري خلال الفترة 2006-2016	59
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006-2016	62
07	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنتجات غير النفطية خلال الفترة 2006-2016.....	62
08	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اللطيف متعدد الخدمات.....	76

قائمة الملاحق

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	فاتورة شكلية.....	100
02	فاتورة.....	101
03	شهادة إلتزام.....	102
04	طلب تسجيل الصادرات.....	103
05	الشهادة الصحية.....	104
06	بوليصة الشحن.....	105
07	الاعتماد المستندي.....	106
08	شهادة المنشاء.....	107

المقـــدمـــة

- **طبيعة المشكلة**

ان الانفتاح الكبير بين الدول وسهولة التبادل التجاري في مجال التصدير و الإستراد وظهور التكتلات الاقتصادية والمنظمات المالية العالمية ادى الى تزايد التنافس بين الدول في التنمية وترقية صادراتها وخصوصا الدول النامية التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل اساسي ولا شك ان تنويع الصادرات والخروج من التبعية النفطية اصبح امرا لابد منه خاصة في الوقت الراهن الذي يشهد تذبذبات وعدم استقرار اسعار المحروقات .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتمد في تمويل احتياطها من العملة الصعبة على قطاع اقتصادي واحد يتمثل في قطاع المحروقات ، سعت الى تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد ، نتيجة لدورها الفعال وأهميتها البالغة في تحريك الاقتصاد الوطني والتأثير فيه من خلال ما توفره من مناصب عمل وتقديم منتجات وخدمات جديدة وزيادة قيمة الصادرات خارج المحروقات لاسيما المنتجات الفلاحية والمساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبيرة .

- **اشكالية الدراسة**

ان دراستنا لموضوع البحث تنطلق من التساؤل الرئيسي التالي :

- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في زيادة الصادرات غير النفطية ؟

ويندرج تحت هذا الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر ؟
- ما هو واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر ؟
- ماهو دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تطوير صادرات الجزائر ؟

- **الفرضيات**

1- اغلب الموسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في مجال التصدير خارج المحروقات.

2- عرفت الصادرات غير النفطية نموا كبيرا بفعل نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تبنته الجزائر.

3- تساهم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في زيادة تطوير الصادرات الغير نفطية.

- **أسباب اختيار الموضوع**

1/ الاسباب الشخصية

- طبيعة التخصص (مالية وتجارة دولية).
- الاهتمام الشخصي بمجال التصدير خارج المحروقات .

2/ الاسباب الموضوعية

- يعتبر الموضوع مهم جدا في وقتنا الحاضر في ظل سعي الجزائر لمواكبة التطورات العالمية الراهنة وحتمية التنويع والتخلص من الاحادية في التصدير .

- **أهداف الدراسة**

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول الى جملة من الاهداف نوجزها في ما يلي :

- تقديم اطار مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- توضيح الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الغير نفطية.
- دراسة وضعية الصادرات للفترة 2006-2016
- معرفة ما اذا كان هناك جهود وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الغير نفطية .
- تحديد مدى اهمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد متنوع .

- **اهمية الدراسة**

تظهر اهمية الدراسة من خلال :

- تناول موضوع معاصر حيث تزايد الاهتمام بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وترقية الصادرات الغير نفطية من جهة اخرى .
- ابراز الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، الامر الذي من شأنه يؤدي الى التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني جراء تذبذبات اسعار النفط مما ينعكس ايجابا على الميزان التجاري وبالتالي تنشيط وتطوير بنية الاقتصاد الوطني .

- **حدود الدراسة**

4- بالنسبة **للحدود الموضوعية** تتمثل في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز مكانتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات .

كذالك دراسة وضعية الصادرات في الجزائر .

- اما **الحدود الزمنية** فقد انحصرت في الفترة الممتدة من سنة 2006 الى غاية 2016 .
- **منهج الدراسة**

- استخدم **المنهج الوصفي** وذالك بغية تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات .
- كذالك **المنهج التحليلي** لتحليل مختلف جداول الصادرات وتطورها.

- **صعوبات الدراسة**

- ندرة الكتب في موضوع الصادرات .
- اختلاف احصائيات المواقع الرسمية من حيث العملات والقيم .

- **الدراسات السابقة**

1- **يوسف حميدي** "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة " ، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر سنة 2008.

هدف الباحث من خلال دراسته الي ابراز كيفية اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الاقتصادية الجديدة ، كذالك تحديد رؤية مستقبلية حول الاستراتيجيات الواجب انتهاجها قصد المحافظة على حصتها في السوق او الوصول الى امكانية توسيعها .

وقدم الباحث عدة توصيات من بينها :

- تشجيع انشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البيئة القانونية والاقتصادية الملائمة لها.
- القيام بالأطر القانونية والاقتصادية لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.

2- **دراسة بلقلة براهيم** " اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي " مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الشلف سنة 2009 .

حيث تناول الباحث من خلال دراسته مختلف اليات والسبل التي يجب اتباعها لتحقيق هدف تنمية وتنويع الصادرات ومدى مساهمة استراتيجية تنمية الصادرات في تحقيق النمو في الجزائر

ولخصت نتائج الدراسة في ما يلي :

سياسة التنويع وتنمية الصادرات تأتي كنتيجة حتمية للإختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد والتي انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري ومن أهم الإختلالات ، اعتماد الاقتصاد الجزائري على مادة أولية وحيدة تتمثل في المحروقات .

ومن اهم الاقتراحات التي قدمها الباحث في دراسته هي :

- ضرورة العمل على استغلال الطاقات في القطاع الصناعي وذالك بتوفير المتتطلبات الاساسية .
- الاهتمام بإستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري وتوفير الدعم الضروري لها.

- **هيكلة البحث**

لغرض الاجابة عن الاشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول حيث تم التطرق في الفصل الاول إلى واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" من خلال سرد مختلف التعريفات والمفاهيم المرتبطة بها وتطورها خلال الفترة 2006-2016 ، ويتطرق الفصل الثاني الى "واقع وأفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر حيث سيتم ابراز مختلف جوانب الوضع الراهن للتصدير في الجزائر كذالك ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خارج المحروقات من خلال دراسات احصائية للفترة 2006-2016 ، اما الفصل الثالث "دراسة حالة مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات لمعالجة وتحويل التمر سيدي عمران – الوادي ، تم فيه التطرق الى ابراز مدى نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني لاسيما المؤسسات ذات الطابع التصديري حيث تم تقديم المؤسسة محل الدراسة كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الأول

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

يحظى مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف العديد من الدول، بما فيها الدول المتقدمة على غرار الدول النامية نتيجة اهميتها الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة الفعالة في زيادة الأداء في الانتاجية والقدرة التنافسية لهذه الدول ، بالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي.

ساهمت التجارب غير الناجحة في مجال تسيير وتطوير المؤسسات الوطنية خاصة الكبيرة منها، إلى التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية الوطنية، الأمر الذي دفع بالدولة إلى دعم وتشجيع وتطوير هذا القطاع إيمانا منها بالدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويهدف هذا الفصل إلى إعطاء نظرة أكثر شمولية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كذالك ابراز اهميتها خاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر .

لذالك عمدنا الى تقسيم الفصل الى ما يلي :

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهميتها و اهدافها و اساليب تمويلها .

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود .

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأوانة الاخيرة تحظى باهتمام عالمي نضرا لما تقدمه من فرص عمل وحسين الدخل ، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنضمات غير الحكومية والقطاع الخاص الى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة لكي تنمو وتزدهر.

المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يسعى معظم الباحثين لايجاد مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذالك لا يمكن تحديدها استنادا الى معيار واحد ، حيث يعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الامر الذي ادى الى اختلاف التعاريف بين الدول.

اولا : اشكالية التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذ لا يوجد اتفاق بين الدول المتقدمة و الدول النامية على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع ، وقد اجريت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير وذالك بهدف اعطاء تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن هذه المعايير حجم الانتاج ، حجم المبيعات ، حجم الاجور المدفوعة ، حجم الطاقة المستهلكة وحجم العمالة .

على سبيل المثال يعتبر حجم القوة العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهم معيار في تعريفها ، لان ما يسمى بالمشروع الصناعي الصغير يمكن ان يضم نحو 50 عاملا في بلجيكا واليونان و 100 عامل في الولايات المتحدة الامريكية و 200 عامل في كندا واسبانيا وايطاليا ، و 500 عامل في الدنمارك وفرنسا والمانيا وايرلندا ، وفي غالبية هذه البلدان تعد المشاريع التي يقل عدد عمالها عن 10 عمال او 20 عاملا اما مشاريع صغيرة جدا او مؤسسات صغرى تستبعد من الاحصاءات الرسمية.[1]

كذالك يتباين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تباينا كبيرا بين الدول المتقدم ذكرها مع غيرها من بلدان العالم فعلى سبيل المثال يعد مشروعا صغيرا في اليمن عندما يضم اقل من 4 عمال ويعد متوسطا عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين عاملين و 9 عمال

[1] نبيل جواد ، **ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، (لبنان) ،2007 ص 23

وهكذا فإن من يصنف المؤسسات بحسب رأسمالها و موجوداتها او من يختار كمية الانتاج او حجم الاعمال او طبيعة العلاقات القانونية او طبيعة العلاقات القانونية والشخصية و الادارية داخل المؤسسة ... الخ ، حيث تختلف معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى .

وعلى الرغم من ان كل هذه المعايير موجودة في مختلف المجتمعات فإن دولا عدة ركزت على تصنيف دون اخر، فبرز مثلا مؤشر الموجودات الثابتة في التحديد الايطالي والياباني والايرلندي ، ومؤشر عناصر الانتاج في التحديد البريطاني.

وفي ما يلي سنعرض تعريفات مختلفة حسب كل دولة.

1- التعريف البريطاني

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير او المتوسط بأنه ذالك

المشروع الذي يستوفى شرطين او اكثر من الشروط التالية :[1]

أ – حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي

ب – حجم راس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار امريكي

ج – عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل

وبما ان هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير او متوسط حيث ان ما يعتبر صغيرا في قطاع معين لا يكون صغيرا في قطاع اخر .

لذالك تم معالجة هذه الاختلافات عبر اعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، **الموسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، ايتراك للنشر والتوزيع ، (مصر) ، 2008 ، ص 16

جدول رقم 01 : مقاييس كل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل مجال

الرقم	المجال – المواد الصناعية	معيار القياس كحد ادنى
1	التصنيع (صناعة ملابس – مصوغات الذهب)	200 عامل
2	البيع بالتجزئة – او تجارة التجزئة – تجارة الجملة	323750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
3	البناء	25 عامل
4	المناجم او التعدين	25 عامل
5	تجارة السيارات	638750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
6	خدمات متنوعة	323750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
7	شركات النقل	5 سيارات

المصدر : رابح خوني ، رقية حساني ، **الموسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، ايتراك للنشر والتوزيع ،(مصر)، 2008.

2- التعريف الاوروبي

قام لاتحاد الاوروبي بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير والمتوسط بالمحددات التالية :

أ – حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار امريكي .

ب – حجم رأسمال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي .

ج – عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل او موظف .

3- تعريف دول جنوب شرق اسيا

دول جنوب شرق اسيا اوجدت تعريفات ومعايير لقياس المشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا ولا تتلائم مع واقع الحال عندها. [1]

[1] نبيل جواد ، مرجع سابق ذكره ،ص 24

جدول رقم 02 : تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعمول بها في دول جنوب شرق اسيا

الرقم	الدولة	معيار القياس كحد اقصى
1	اندونيسيا	اقل من 19 عامل
2	ماليزيا	اقل من 25 عامل
3	الفلبين	اقل من 99 عامل
4	سنغافورة	اقل من 50 عامل
5	تايلاند	اقل من 5 عمال

المصدر : نبيل جواد ،**ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت (لبنان) 2007.

تعريف فرنسا

بعد صدور قانون 2001/70 للجنة الاوروبية يوم 2001/01/12 وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالأتي :[1]

- المؤسسة يجب ان توظف اقل من 250 عامل .
- ان يكون رقم الاعمال اقل من 40 مليون اورو .
- و / او مجموع الميزانية اقل من 23 مليون اورو .
- يجب ان لا تكون المؤسسة تابعة لمؤسسة او مؤسسات بأكثر من 25 % من راس المال او حق التصويت .

4- تعريف اليابان

تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة رقم اعمالها اصغر من 50 مليون ين ، وتشغل عمال اقل من 300 عامل .[2]

[1] فتحي السيد عبده ،ابو السيد احمد ، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية (مصر) ، 2005 ص 54

[2] المرجع نفسه

5- تعريف الجزائر

اعتمد المشرع الجزائري على عدة عناصر في تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم ، ورقم الاعمال ن مجموع الميزانية ، الاصول الثابتة ، الاموال الخاصة ، تجهيزات الانتاج ، عدد العمال ، الحصة في السوق وعدد الزبائن غير ان التصنيف الاكثر شيوعا هو المعيار الثلاثي الابعاد : عدد العمال ، مجموع الميزانية ، ودرجة استقلالية المؤسسة .

وتحقيقا لانسجام تعريف هذه المؤسسات وخاصة في ظل انضمام الجزائر الى المشروع الأورو متوسطي ، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ، أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي أعتمده الاتحاد الاوروبي ، حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها : كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 الى 250 شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار ، كما تتوفر على استقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[1]

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 03 : تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد العمال	رقم الاعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	1 - 9	20مليون دينار فما اقل	10 مليون دينار جزائري فما اقل
مؤسسة صغيرة	10 - 49	200 مليون دينار فما اقل	اقل من 100 م دج
مؤسسة متوسطة	50 - 250	200 مليون – 2 مليار دينار	100 – 500 مليون دينار

المصدر : الجريدة الرسمية، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، المؤرخ في27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 ديسمبر 2001، ص6.

[1] يوسف حميدي ، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة** ، اطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2008/2007 ص 76.

ثانيا : عوامل صعوبة تحديد وصياغة تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عوامل عدة ساهمت في جعل صياغة تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا صعبا ويمكن توضيحها في ما يلي:[1]

1- العوامل الاقتصادية :وتظم ما يلي.

أ -**اختلاف مستويات النمو:**

ويتمثل في عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج والتي تميز الاقتصاد الدولي ، واختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة مقارنة بمثيلتها في بلد نامي كالجزائر مثلا ، كما أنه قد يمكن أن تتحول مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة ما، إلى مؤسسة كبيرة في فترة لاحقة.

ب - **تنوع الأنشطة الاقتصادية:**

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة ، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة للعمالة ورأس المال ، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثمارا أو التوسع فيها ، كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة و متخصصة ، وهذا الأمر الذي لا يطرح بنفس الدرجة في المؤسسات التجارية أو الخدماتية ، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا، يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة ، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد ، وإنما تتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرار وتوحد جهة إصدارها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.

جـ -**اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:**

إن فروع النشاط الاقتصادي مختلفة ومتنوعة ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة أو بالجمل وتنقسم أيضا على مستوى الامداد إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى عدة فروع منها الصناعات الإستخراجية ، الغذائية ، التحويلية ، الكيميائية والمعدنية ...الخ وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة أو أحد فروعها ، وذلك بسبب إختلاف تعداد اليد العاملة وراس المال الموجه للإستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة النسيجية (500 عامل مثلا) تعتبر وحدة كبيرة، بينما تكون صغيرة في صناعة السيارات.

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سابق ، ص 16

2-العوامل التقنية:

يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، وعندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات ، يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

3-العوامل السياسية:

يمكن لهذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها ، والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية،وهذا من خلال معرفة مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريقها.

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى مجموعات انطلاقا من معايير مختلفة فمنها من يصنف حسب القطاعات الاقتصادية وأخرى حسب الأهداف ، حسب الوضع القانوني وهناك من يصنفها حسب الحجم ، وهذا لتحديد شروط العمل الخاصة بكل مؤسسة وتوفيرها لإيجاد الشروط الاقتصادية والمالية والتقنية والإدارية الملائمة والتي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بفعالية عالية ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها جزء لا يتجزأ من مجموع المؤسسات الاقتصادية تصنف حسب معايير نذكر أهمها:

اولا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه المؤسسة

وتصنف الى :[1]

1- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية** :هي المؤسسات التي يتميز الإنتاج فيها بالطابع اليدوي وتقوم على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة وتستخدم معدات وأدوات بسيطة ويعمل بها عدد محدود من العمال وتنتشر في المدن والريف وتنقسم إلى نوعين :

1-1- المؤسسات الحرفية : تعد من أقدم أشكال المؤسسة حيث كان الصناع وأرباب الحرف يعملون في محلات صغيرة ويساعدهم عدد من العمال والصبية وهي غالبا ما تحتاج إلى تدريب خاص ومهارة فنية كبيرة

[1] غانم عبد الله ، سبع حنان ، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني** ، ملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي (الجزائر) في 2013/05/05.06 ص 4.

لممارستها ، كما أنها قابلة للتطور والتكيف مع الظروف المتغيرة وتعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال ، وتنقسم إلى نوعين مؤسسات حرفية خدمية ومؤسسات حرفية إنتاجية.

1-2-المؤسسات البيئية : هي المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الخام المحلية المتوافرة في البيئة إلى سلع صناعية لإشباع احتياجات البيئة المحيطة والاستهلاك المحلي ، وتنتشر في المناطق الحضرية والريفية والصحراوية ، ومن ثم فهي مستمدة من صميم البيئة ال محيطة مما يجعل كل منطقة تشتهر بنوع معين من الصناعات وتنقسم هذه الصناعات إلى نوعين :

صناعات منزلية و صناعات ريفية .

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة : وهي التي تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة ، وعدد العاملين يختلف من صناعة لأخرى وفق متطلبات التنمية بها ، ولها القدرة على الاستفادة من الفنون الإنتاجية الحديثة واستخدام تكنولوجيا التنظيم والإدارة من خلال التخطيط وتحليل السوق وتنقسم إلى نوعين:

2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة : تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة ، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت ، أو من ناحية تنظيم العمل ، أومن ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة ، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة ، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان ا لنامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة .

وذلك من خلال:

أ -العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة ، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة ، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

ب -إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات ، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة لتسيير

2-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المُوَجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى : المؤسسة التي تنتمي إلى هذا القطاع تكون مرتبطة بالمؤسسة الكبرى وتأخذ أحد الأشكال التالية:

أ - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرعية : يعتبر كتقسيم للعمل بين المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تقوم هذه الأخيرة بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي[1].

[1] غانم عبد الله ، سبع حنان مرجع سابق ، ص 4

ب – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال المقاولة : تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية ، وهو شكل من الترابط الهيكلي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط ، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة ، يحدد شكل التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والمؤسسات الكبيرة الصناعية حسب المعايير الآتية :

- طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة.
- أشكال التعاون المنصوص عليه في العقد.

فلقد اكتشف المنتجون أنهم بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف ، إذا ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجون من معدات .[1]

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية :

يمكن توزيع المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات خاصة ، ومؤسسات مختلطة ، ومؤسسات عامة[2].

1- المؤسسات العامة

يقصد بالمؤسسة العامة ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية) سواء انفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها .

المؤسسة العامة لها صفة اعتبارية مستقلة وتحمل اسما مستقلا ولها ميزانيتها المستقلة ونظامها الخاص بها ولها حسابها المصرفي ولها خطتها الخاصة بها أيضا ، على الرغم من أن المؤسسة تعمل ضمن خطة الدولة العامة وملكيتها تعود للدولة وهذا الكيان القانوني ضروري وهام لتحديد حقوق وواجبات المؤسسة ضمن قطاع الدولة ولمعرفة النجاحات والخسائر والمحاسبة عليها .

2- المؤسسات الخاصة

يقصد بالمؤسسة الخاصة تلك المؤسسة التي تقوم في المقام الأول من الاعتبار على فكرة الملكية الخاصة .

وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة ، شركات ذات مسؤولية محدودة ، أو شركات

[1] غانم عبد الله ، سبع حنان ، مرجع سابق ، ص 5

[2] شعيب اتشي ، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ضل الشراكة الاورو جزائرية** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ،2008/2007 ، ص 13.

تضامن ، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، وتهدف أساسًا إلى تحقيق النفع الخاص الذي يتمثَّل في تحقيق الربح وهذا النوع هو الأكثر انتشارًا في العالم .

3- التعاونيات

فالمؤسسات التعاونية يمكن أن تكون مؤسساتٍ إنتاجية ، أو مؤسسات استهلاكية ، أو مؤسساتٍ للإسكان ، أو حتى لتنظيم استخدام جهود العمال المنضمين إليها والدفاع عن مصالحهم وهي تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ، وتتميز عن المؤسسات الخاصة والعامة بعددٍ من الخصائص التي تعقد لها ذاتية متميزة تتفق وطبيعة التعاون كأسلوب من أساليب الإدارة الاقتصادية لموارد المجتمع .[1]

جدول رقم 04 : مقارنة بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة والتعاونيات

مواضيع المقارنة / النواحي	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	التعاونيات
الملكية	فردية او خاصة	عامة او جمعية	اجتماعية مبنية على العضوية
الهدف	العمل على تحقيق الربح	خدمة اهداف المجتمع	خدمة الاعضاء
الرقابة	مؤسسة على حقوق التملك	بواسطة مندوبي الدولة	عن طريق التسيير الديمقراطي
الموقف تجاه السوق	الميل للمنافسة	الميل للاحتكار	الاتجاه للتنسيق

المصدر : شعيب اتشي ، **واقع و افاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ضل الشراكة الاورو جزائرية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر ،2008/2007 ، ص 14.

[1] شعيب اتشي ، مرجع سابق ، ص 13

المطلب الثالث : خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة والتي تتلخص فيما يلي :[1]

1- **سهولة التأسيس** : إن إنشائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير لتمويلها مقارنًة مع المؤسسات الكبيرة ، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات على اللجوء لإقامة المؤسسات دون المشاركة مع الآخرين ، كما أن استخدامها تكنولوجيا اقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية أدى بدوره إلى انخفاض مستويات معامل (رأس المال/العمل) نسبيا في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على استيعاب فائض العمالة ، وتخفيضا للنفقات والتكاليف المختلفة .

2- **سهولة التسيير** : غالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها ، فيكون مرتبطا ومندمجا أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة كما يعطي مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائما على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة.

3- **السرعة في التنفيذ** : يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة بسيطة وأقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة ففي الأولى القرار يتخذ من طرف المالك المسير وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة عكس المؤسسات الكبيرة ، حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه ، ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغيرات والمستجدات الحادثة التي تعزز مسيرة واستمرارية المؤسسة .

4- جودة الانتاج : ان التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم انتاج ذو جودة عالية ، حيث يعتمد النمط الانتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية ، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين ، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذالك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات .[2]

5- **القابلية للتجديد والابتكار** : تتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على التجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة بما يحقق رضاء العملاء ومن ثم فإنها تهتم بما يلي:

أ- التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة.

[1] شعيب اتشي ، مرجع سابق ، ص 14

[2] خبابة عبد الله ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية (مصر) 2013 ، ص 38

ب- الرغبة في التفوق تعتمد على البحث عن الجديد والمبتكر.

جـ- تشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها.

د- الاستفادة من مقترحات العملاء ورغباتهم يساعد في توجيه عملية التجديد والابتكار[1].

6- **سرعة التطور والانتشار:** قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم ، وهذا الانتشار الواسع مرده قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية ، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية ، حيث ساعد هذا الانتشار على تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم والمحافظات وقلص أوجه التفاوت في الدخول والثروة بين المناطق . [2]

7- **قصر فترة الاسترداد :** وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية اذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد راس المال المستثمر فيها في فترة زمنية اقصر من غيرها من الشركات نتيجة لـ :

أ- صغر حجم راس المال المستثمر مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

ب-سهولة التسويق.

ت-زيادة دورات البيع.

جـ- قصر دورة الانتاج.

8- **احد اليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي :** ان اقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات ادارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمراة من ان تصبح اداة انتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الانتاجية .[3]

[1] غانم عبد الله ، سبع حنان ، مرجع سابق ، ص 6

[2] شعيب اتشي ، مرجع سابق ، ص 14

[3] خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص 39

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهميتها و اهدافها و اساليب تمويلها

لقيت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا كبيرا و اهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية و الباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي و ذلك نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود الى الاهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية :

1 – المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى .

2- ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص.

3- الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد.

4- ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية

5- العمل على توفير سلع و خدمات للاستهلاك النهائي.

6 – تعتبر المؤسسات الصغيرة او المتوسطة صناعات مكملة ومغذية لمختلف الصناعات الكبيرة ، حيث تلعب دورا هاما من خلال إقامتها في مدن صغيرة ، أين تساهم بشكل كبير في التقليل من هجرة العمال، وبالتالي تساهم في خلق توازن جهوي اقتصادي او اجتماعي .

7 – تعتبر المؤسسات الصغيرة اوالمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة او النامية على حد سواء ، ويمكن اعتبارها بذور أساسية للمشروعات الكبيرة.

8 – قدرة هذه المؤسسات على إنتاج سلع تامة الصنع انطلاقا من منتجات الصناعات الأخرى ، وهو ما يساعد على سد جانب من احتياجات السوق المحلي وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

9 – تساهم المؤسسات الصغيرة او المتوسطة في إنشاء صناعات محلية وتطوير الصناعات القائمة ، وتعتبر نواة لإنشاء صناعات أكبر حجما يمكن أن تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية ، بالإضافة إلى توفير مختلف مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات الكبيرة[1].

[1] نسيمة سابق ، ، **اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي** ، اطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ،(الجزائر) ،2016/2015 ، ص 33.

10- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني لأي دولة وخاصة للدول النامية ، فهي مصدر لتوليد الناتج الوطني .حيث تساهم في بعض الدول الغربية بزيادة الناتج الوطني ، وقد بينت الدراسات والأبحاث الحديثة الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، وفي التنمية الاقتصادية بصورة عامة[1].

المطلب الثاني : مصادر واساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من اهم المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لنقص وندرة الاموال احيانا ، واحيانا اخرى ارتفاع فوائد القروض الطويلة والقصيرة الاجل الازمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، كما ان بعض القروض من هذا النوع ذات فترات استرداد طويلة ومخاطر مالية مرتفعة وخاصة في حالة الخطأ في دراسة الجدوى الاقتصادية او في حالة التغيرات السياسات الائتمانية واسعار الصرف والسياسات الضريبة في الدولة .

ولقد بدأت المؤسسات الصغيرة على اساس التمويل من المدخرات الشخصية لبعض الافراد في الدول العربية ، او عن طريق القروض التي يحصل عليها الفرد برهن منزله او احد ممتلكاته العينية ، او عن طريق بوليصة التامين ، فتحتاج الأعمال الصغيرة بغض النظر عن نشاطها لراس مال لتوفير الاصول الثابتة من مباني واراضي و ماكينات وسيارات واصول غير ملموسة مثال براءات الاختراع والاسم التجاري وغيرها ، ويتطلب تدوير الاعمال الصغيرة ايضا توفر قدرة من الاموال (راس المال العامل) للوفاء بحاجات الاجور والمواد الخام والمخزون وتمويل المبيعات الاجلة وتقدير راس المال بأقل من المطلوب يعرض المشروع لمشكلات تؤدي لعدم تحقيق الاهداف والإفلاس والتعثر. [2]

ونتيجة لذالك تنوعت مصادر وأساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر اهمها في ما يلي :

اولا : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نذكر منها مايلي :[3]

[1] محمد قريشي ، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة الباحث – (عدد 2011/9 ، جامعة ورقلة ، (الجزائر)) ، ص 174.

[2] فريد النجار ، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،(مصر) ، 2006 ، ص 97

[3] مشري محمد ناصر ، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة ، جامعة سطيف 2011/2008 ، ص 24.

1- التمويل من المصادر الداخلية : تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية ، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1-1 - رأس المال (الأموال الشخصية) : ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلي مساهمة الشركاء ، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو ، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.

1-2 - التمويل الذاتي :يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب ، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيم الأرباح الموزعة على المساهمين ، و الاهتلاكات و المؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجه المخاطر المستقبلية ، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال(الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فان المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي- التمويل الذاتي -فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فان التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والاهتلاكات.

2- التمويل من المصادر الخارجية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة لا تستطيع تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي :[1]

2-1 - الائتمان التجاري : حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين و بالتالي فانه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2-2 - الائتمان المصرفي : و هو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها ، ويتمثل

[1] مشري محمد ناصر ، مرجع سابق ، ص 25 ،26

الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين ، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة متفق عليها يحصل عليها البنك.

2-3 - التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية : يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية ، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

2-4 - التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية : رغبه من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلي الجمعيات المهنية التي تسعى إلي تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-5 - عقود تحويل الملكية : الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية ، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير.

ثانيا : اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يمكن توضيحه في ما يلي :[1]

1-التمويل عن طريق المؤسسات البنكية (البنوك التقليدية ، البنوك الاسلامية)

سنتطرق في هذا الجزء الى مختلف الطرق والاساليب التي تعتمدها كل من البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 – 1 البنوك التقليدية : تعتمد البنوك التقليدية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العديد من الطرق منها قروض الاستغلال وقروض الاستثمار والتي تم التركيز عليها لانها الاكثر شيوعا.

1-1-1- قروض الاستغلال

تكون قروض الاستغلال وفق نشاط المؤسسة ، فنجد في دورة استغلال المؤسسات التجارية تمتد من شراء البضائع الى غاية بيعها ، بينما دورة المؤسسات الانتاجية تبدأ بشراء المواد الاولية وتنتهي ببيع المنتجات تامة

[1] خبابة عبد الله ،مرجع سابق ، ص 212

الصنع مرورا بالتخزين وتحويل المواد عبر مختلف المراحل الانتاج ، اما في دورة مؤسسات الخدمات فلا تخزين كونها تشمل على اقصر دورة استغلال ، فمن الملاحظ انه كلما كانت قيمة راس المال العامل كبيرة كلما كانت الحاجة اقل الى ديون قصيرة الاجل والعكس صحيح .

من هنا تحتاج المؤسسة الاقتصادية لجملة قروض لتمويل دورة الاستغلال

1- تسهيل الصندوق عبارة عن قرض يخدم توازن خزينة المؤسسة يتجدد باستمرار وبسرعة دون الحاجة لإجراءات كبيرة ، يكون سببه طارئ كنقص في السيولة لتسديد الاجور وعدم التوازن بين مدة دين الموردين ومدة دين العملاء (ومدته في الغالب لا تتعدا 10 ايام) .

2- سحب على المكشوف بتحويل حساب المؤسسة الى حساب مدين في حدود معينة خلال مدة معينة ، يكون سببه مزمن (كاحتراق المخازن اوحدوث نزاع جبائي حاد لايمكن تجاوزه بسهولة) لتكون مدته تتراوح بين عدة اسابيع لعدة اشهر .

3- القرض الموسمي (قرض الحملة) لتمويل حاجة في الخزينة متولدة عم نشاط فصلي يتميز باختلال بين الارادات والنفقات مما يولد حاجة عابرة في راس المال العامل التي تتجاوز امكانيات الممولين

4- الخصم هو عبارة عن قرض قصير الاجل ، حيث ان المصرف يدفع مبلغ ورقة تجارية لحاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها من المدين في التاريخ المحدد ، اذ يعتبر من الوظائف التقليدية للمصرف الا انه العملية الائتمانية الاقل تطورا في الجزائر رغم انها العملية الاكثر قدما والاكثر استعمالا من قبل المؤسسات لتعبئة الحقوق التجارية ، لكن يبقى جد محدود نضرا لضيق السوق ، كتقنية عمل غير مطبقة عمليا لعدم توفر شروط تحقيقها.

1-1-2- قروض الاستثمار

لتحقيق برنامج استثماري محدد متوسط او طويل الاجل لتجديد طاقات الانتاج للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب برنامجها المسطر لإتمام تمويل مشاريع الاحداث والتوسعة وتجديد المعدات

قروض الاستثمار التقليدية : قصد تمويل مختلف استثمارات المؤسسات الاقتصادية على اساس التدفقات النقدية السنوية المتولدة عنها بقروض متوسطة الاجل تمول لمدة تتراوح بين سنتين و7 سنوات وبقروض طويلة الاجل لمدة تتراوح بين 15 و 40 سنة [1]

1 – 2 البنوك الاسلامية : هناك العديد من الطرق المستخدمة من طرف البنوك الاسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سنركز منها على :

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سابق ،ص 214

1-2-1 المرابحة : هي بيع يتفق فيه شخصان أو أكثر علي تنفيذ الاتفاق يطلب فيه الأمر من المأمور شراء سلعة معينة او موصوفة بوصف معين ويعده بشراء السلعة منه وتربيحه فيها على أن يعقدا بعد ذلك عقداً بالبيع و حقيقه مثل هذا البيع يقوم على الاتفاق المبرم ما بين المشترك و البائع فلربما يكون البائع خبيراً في سلع معينة أو بضاعة معينة فيطلب منه المشترى ان يشترى له تلك السلعه حسب الاوصاف المذكورة وبناء على ذلك يقوم البائع أياً كان شركه أو متجر أو مصرف بشراء تلك البضاعة وبعدها يكون الخيار للمشترى فله ان يشتريها بناء على ذلك الوعد ويعطيه قيمتها زائداً ربحاً معيناً اتفقا عليه وعليه فان مثل هذا الوعد ينبغي الوفاء به حتى لا يتضرر البائع. [1]

1-2-2 المضاربة : تعرف المضاربة انها عقد يقوم بها صاحب المال (المصرف) والمستثمر (المضارب) باستخدامه في عملية الاستثمار بطريقة متفق عليها مسبقا ، ويتناسب هذا النمط في تمويل المشاريع التي تمتاز بالمخاطر والمردودية المرتفعة .ويتم توزيع حصص الارباح او الخسارة على اساس تناسبي ومنها يتحمل البنك الخسارة في حالات فشل المشروع .

1-2-3 المشاركة :تعد المشاركة اهم اصناف التمويل في الاقتصاد الاسلامي مبني على تقاسم الارباح او الخسارة وفق راس مال مساهمة او بعبارة اخرى هي شراكة حقيقية بين البنك والعميل ، يحصل كلاهما على عوائد مبنية على اساس المردودية بعيدة كل البعد عن اسعار الفائدة والضمانات كما هو الحال في البنوك التجارية. [2]

المطلب الثالث : اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها :

1- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

2- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

3- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية ، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة .

---

[1] المكاشفي طه الكباشي ، **بيع المرابحة والتقسيط ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي** ، بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس – دبلن جمادى الثاني /رجب 1429 هـ / يوليو 2008 م ، الخرطوم ، السودان ص 3

[2] خبابة عبد الله ، مرجع سابق ذكره ،ص 215

4- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة.

5- استعادة كل الحلقات الانتاج الغير مربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل اعادة تركيز طاقتها على النشاط الاصلي .

6- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات .

7- -تمكين مجتمعية عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها,كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتصاديات والضرائب المختلفة.

8- شكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

9- تشكل أداة فعّالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية ، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثورة المحلية ، وإحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.[1]

[1] عقبة عبد الاوي ، نور الدين جودي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة وتوزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل** ، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،19 ديسمبر 2013 ، جامعة الوادي ،(الجزائر) ،ص 2،3.

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة نتيجة المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من اجل ترقيته وتطويره ، إيمانا منها بالدور البالغ الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام ، وذالك من خلال انتهاج جملة من السياسات و الإجراءات من طرف الدولة لتطوير هذه الاخيرة وزيادة عددها وانجاحها على المستوى الوطني ، الا انها ورغم تطورها من جهة ورغم التسهيلات المقدمة واجهت عدة معوقات ومشاكل وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث .

المطلب الاول :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اولا : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006-2016

ساهمت الاجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها وهياكلها في تسهيل عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات من خلال منح جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية ، الأمر الذي أدى إلى تطور ملحوظ في عددها[1].

وفي ما يلي جدول يوضح تطور تعداد الموسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006-2016 :

[1] زبير محمد ، **التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر** ، مجلة الدراسات والمجتمع ، (العدد الثالث ،22 يوليو 2016، (الجزائر))،ص 8

الجدول رقم 05 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2006-2016

طبيعة المؤسسات / السنوات	المؤسسات الخاصة	نسبة التغير %	المؤسسات العمومية	نسبة التغير %	نشاط الصناعة التقليدية	نسبة التغير %	المجموع	نسبة التغير %
2006	269 806	-	739	-	106 222	-	376 767	-
2007	293 946	8.94	666	9.87	116 347	9.53	410 959	9.07
2008	392 013	33.36	626	-6.00	126 887	9.05	519 526	26.41
2009	455398	16.16	591	-5.59	169080	33.25	625069	20.31
2010	618515	35.81	557	-5.75	135623	-19.78	754695	20.73
2011	511856	-17.24	572	-2.69	146881	8.30	659309	-12.63
2012	532702	4.07	561	-1.92	154123	4.93	687386	4.25
2013	601583	12.93	557	-0.71	175676	13.98	777816	13.15
2014	633891	5.37	544	-2.33	186303	6.04	820738	5.51
2015	690113	8.86	532	-2.20	206166	10.66	896811	9.26
2016	1013637	46.87	438	-17.66	436251	111.6	1450326	61.76

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : وزارة الصناعة والمناجم من خلال الموقع الاكتروني التالي :

http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique le 17/04/2018

bulletin d Information stastique n 10. 12 .14. 16 . 18 .20 . 22 .24. 26 . 28 .30

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى ، فهذه الزيادة تفوق الضعف .

فبالنظر للجدول اعلاه نلاحظ ان المستوى العام لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متجه نحو الارتفاع حيث سجل عددها في سنة 2006 بـ 269806 مؤسسة حيث استمرت في الزيادة بنسب متفاوتة الى غاية سنة 2010 حيث بلغ عددها 618515 مؤسسة مسجلة تراجع في سنة في سنة 2011 بنسبة 17.24 % لتعود الى الارتفاع مجددا بنسب متفاوتة الى غاية سنة 2015 حيث بلغ عددها 690113 مؤسسة وصولا الى سنة 2016 مسجلة اعلى قفزة بنسبة 46.87 % قدرة بـ 1013637 مؤسسة وذالك بسبب الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الدول لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجه لنظام الخوصصة .

اما المستوى العام للمؤسسات العمومية متجه نحو الانخفاض طيلة الفترة 2006-2016 حيث سجل عددها في سنة 2006 بـ 739 مؤسسة لتستمر في الانخفاض حيث قدرة نسبة الانخفاض خلال نفس الفترة بنسبة 40.73 % وذالك بسبب اتجاه الدولة لسياسة الخوصصة .

اما المستوى العام لمؤسسات الصناعة التقليدية متجه نحو الزيادة حيث قدر عددها في سنة عددها في سنة 2006 بـ 106222 وصولا الى سنة 2009 حيث قدر عددها بـ 169080 مؤسسة مسجلة سنة 2010 قدر بـ 19.78 % لتعود الى الزيادة مجددا وصولا الى سنة 2016 قدرة بـ 240171 مؤسسة بنسبة 142.02 % .

ويمكن تلخيص معطيات الجدول في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 01: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية خلال 2006-2016

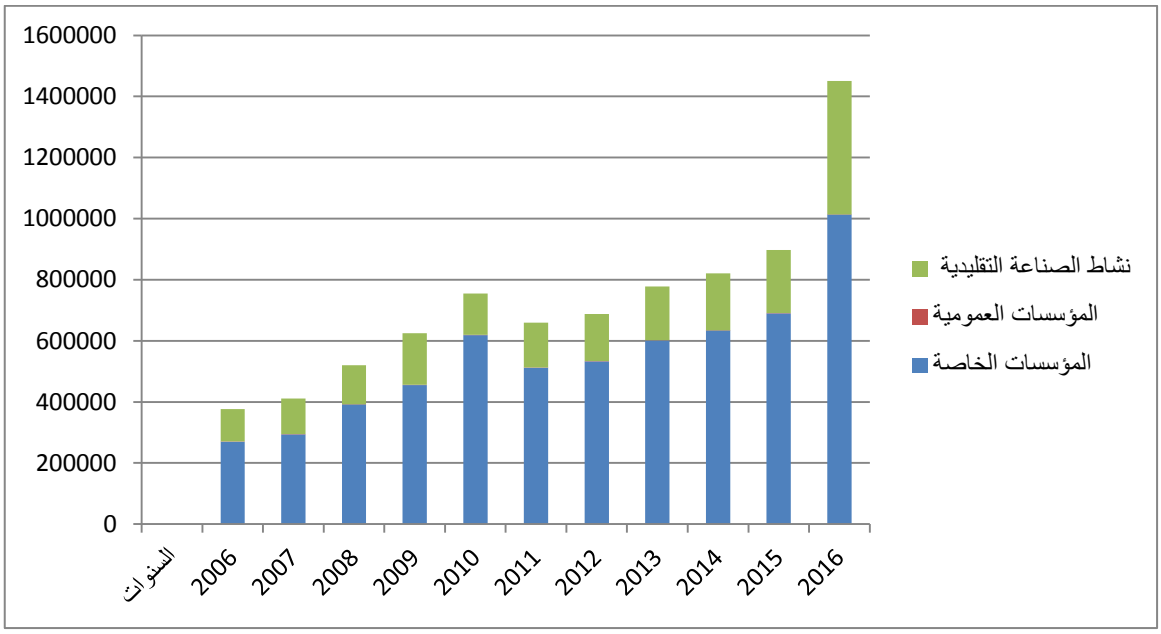

المصدر : من اعدد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 05

ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط

إن الزيادة المعتبرة في ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفعنا للبحث عن كيفية توزيعها على مختلف النشاطات الاقتصادية ، بالإضافة إلى التركيبة النوعية لها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06 : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة 2006-2016

ف النشاط / السنوات	الخدمات		الاشغال العمومية		الصناعة		الفلاحة وص البحري		خدمات ذات صلة بالصناعة		المجموع	
2006	123782	-	90702	-	51343	-	3186	-	793	-	269806	-
2007	135151	9.1	100250	10	54301	5	3401	7	843	6	293946	8
2008	147582	9.1	111978	11	57352	5	3599	5	876	3	321387	9
2009	159444	8.0	122238	9	59670	4	3642	1	908	3	345905	7
2010	172653	8.2	129762	6	61228	2	3806	4	1870	105	369319	6
2011	186157	7.8	135752	4	63890	4	4006	5	1956	4	391461	5
2012	204049	9.6	142222	4	67517	5	4277	6	2052	4	420117	7
2013	228592	12	150910	6	73037	8	4616	7	2259	10	459414	9
2014	251629	10	159775	5	78108	6	5038	9	2439	7	496989	8
2015	266544	5.9	165108	3	81348	4	5318	5	2557	4	520875	4
2016	298692	12	169124	2	99275	22	7094	33	32201	10	577386	10

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : وزارة الصناعة والمناجم من خلال الموقع الاكتروني التالي :
http://www.mdipi.gov.dz/ le 17/04/2018
bulletin d Information stastique n 10. 12 . 16 . 18 .20 . 22 . 26 . 27 .29

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان المستوى العام لإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متجه نحو الزيادة بنسب متفاوتة حيث قدرت في سنة 2006 بـ 269806 مؤسسة وصولا الى سنة 2016 حيث سجلت زيادة قدرت بـ 307580 مؤسسة بمعدل 114 % .

نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفاوت حسب فروع النشاط حيث ان اغلب هذه المؤسسات متوجه لقطاع الخدمات حيث سجل عددها في سنة 2016 بـ 298696 مؤسسة تليها مؤسسات الاشغال العمومية بـ 169124 في المقابل نجد مؤسسات لفلاحة والصيد البحري والمؤسسات الصناعية عددها ضئيل بالمقارنة مع مؤسسات الخدمات والأشغال العمومية حيث قدر عددها في سنة 2016 بـ 7094 ، 32201 مؤسسة على التوالي.

إن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أنها مؤسسات ذات طابع خدمي أكثر منه إنتاجي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسة لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، مما يستوجب إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية ، استنادا إلى الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يسمح بخلق الثروة وتثمينها[1].

ويمكن تلخيص معطيات الجدول في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة 2006-2016

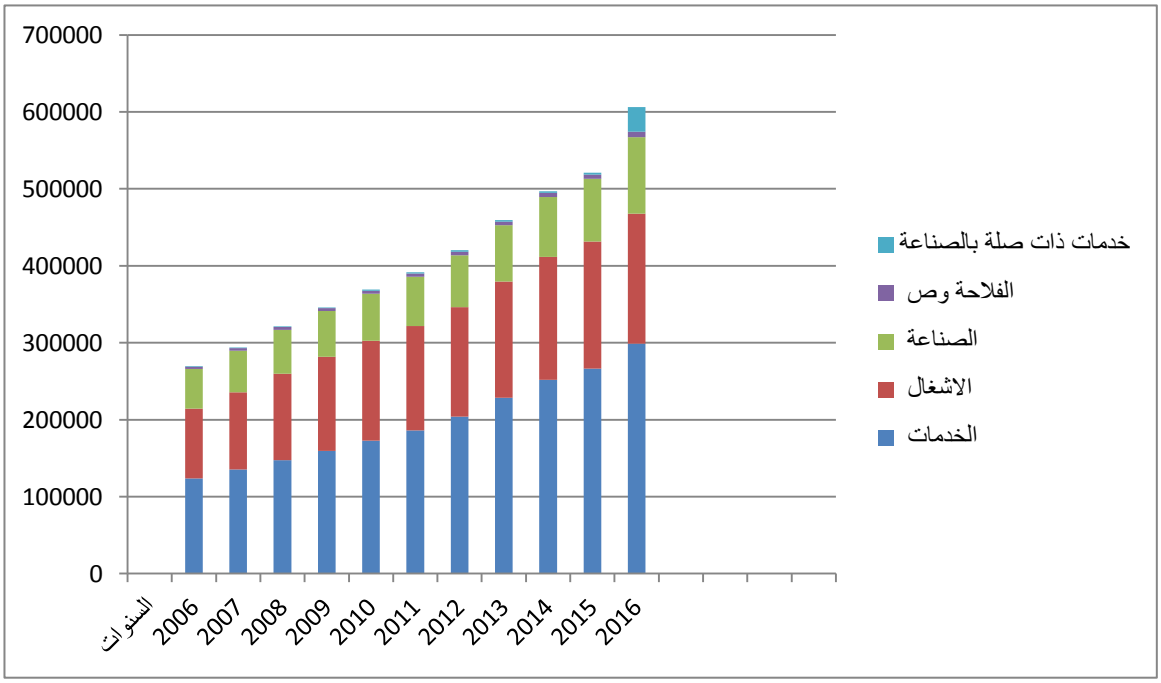

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 6

المطلب الثاني : اساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ويتجلي دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال:

1-الدعم الحكومي : إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في معالجة الإختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات[2].

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة بهذا القطاع وأن تكون

[1] زبير محمد ، مرجع سابق ، ص 9

[2] مشري محمد ناصر ، مرجع سابق ، ص 37

واضحة وموجه في إطار دعمه ، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية...الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافة إلي توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض ، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البني التحتية والتي يشترط أن تكون صلبة ومنظمة من طرق ومواصلات ...لتسهيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء بمستويات التنمية ، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية ، والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وتعريف الراغبين بتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية وكذا الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم للأسواق وكل ما يتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة...الخ[1].

وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع والفن الإنتاجي ، والاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق....الخ ، والعمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

2-تسهيل التمويل : تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية
والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات ، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية ، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الإعتمادات إلي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية .

3-الإدارة الرشيدة : يتوقف نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على الاعتراف بدور وقيمة العنصرالبشري من خلال التعاون بين العاملين والمرؤوسين ، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم والتعاون

[1] مشري محمد ناصر ، مرجع سابق ، ص 37 ،38

مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها ، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات وباعتماد آليات التشاور قبل اتخاذ القرار، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة والتنفيذ الناجح للسياسات، ونسجل في هذا السياق أهمية جمعيات الأعمال المستقلة ، ومن أجل توفر الإدارة الرشيدة القوامة التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة :

- وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.
- توفر الشفافية الكاملة في العمل.
- توفر عنصر التخطيط.
- توفر الاختيارات التنظيمية الملائمة.

4-التكوين والبحث والتطوير :يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلاقات بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية والأكاديميات المتخصص+ة في مجالات البحث و التطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

5-إتقان الإنتاج وحسن تسويقه :يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة ، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولتدعيمهما يجب العمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييره ا، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلي الأسواق الخارجية[1].

[1] مشري محمد ناصر ، مرجع سابق ، ص 39

الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر[1] :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ*.
- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي *ADS* .
- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة *CNAC* .
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *FGAR*.
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة .
- برنامج *MEDA* .
- صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث.
- صندوق ترقية المحيط.
- صندوق ترقية الصادرات.
- صندوق تطوير منطقة الجنوب.
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- صندوق التكوين والتدريب المهني. [2]

[1] ايت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس ، جامعة الشلف (الجزائر) 2008، ص 281

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثالث : المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المعوقات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي نذكر منها[1]:

1- **قلة المعرفة التكنولوجية والإدارية** :تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية مشكلات تتعلق بتخلف المعرفة الفنية و الإدارية، حيث يضطلع شخص واحد غالبا وهو م دير المؤسسة بمسؤولية المهام الإنتاجية بالكامل مثل الإنتاج و الإدارة و التمويل و التسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص وينبغي ملاحظة أن الشخص الواحد أو صاحب المصنع الصغير لا يمكنه أن يكون على دراية تامة أو علم كاف بكل هذه المسؤوليات، فقد يكون على دراية لمشكلات الإنتاج التسويق أو التمويل فقط ، بالإضافة لانخفاض المستوى التعليمي والتدريبي للمديرين وقد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة كبيرة من المديرين (76 %من المديرين) لا يحملون مؤهلات دراسية جامعية ، ولم يحضروا برامج تدريبية ومن المعروف أ ن الإدارة (علم وفن وليس فن فقط).

2- **مشاكل التسويق والتصدير** :صعوبة تسويق المنتجات والخدمات ودخول السوق، حيث تواجه هذه المؤسسات عدد من الصعوبات المتعلقة بالتسويق مثل:

- قصور قنوات و شبكات التسويق المحلية.
- نقص المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية.
- عدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في التسويق.
- ضعف علاقات التشابك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الكبيرة والأجنبية.
- ضعف القدرة على الاستثمار في مجال بحوث التسويق و الإنفاق على الدعاية التسويقية

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات عديدة ومعقدة للغاية في مجال التصدير، وذلك لأن الأوضاع التمويلية، فضلا عن الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية بالنسبة للإنتاج والتصدير،كما أن السياسات التجارية السائدة في معظم ا لبلدان النامية لا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وذلك إما لتعقد الإجراءات الخاصة بالتصدير وتعدد الجهات التي ينبغي الحصول على موافقتها مسبقا، أو لعدم دراية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات أسواق التصدير من الأذواق والجودة .

[1] شريف غياط ، محمد بوقموم ، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 24 ، العدد الاول دمشق (سوريا) ، 2008 ص 139

3- **إشكالية العقار الصناعي** :خاصة في الجزائر حيث يسود ميدان العقار تعقيدا من حيث التسيير والاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد للمساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسب :نظام التسيير المطبق، عدم استقرار المسيرين، الطابع الإداري لمؤسسات التسيير، نقص الإمكانات المالية، بالإضافة إلى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية، وتواجه مناطق النشاط نفس مشاكل المناطق الصناعية، حيث تم إنشاء معظمها بقرار محلي (ولائي، بلدي) دون تزويدها في أغلب الحالات بجهاز تسيير بالإضافة إلى ضعف تهيئة هذه المناطق. [1]

4- **صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية** :إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه ، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض .

5- **عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب** لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات ، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات، ولاسيما تغيرات المحيط التنافسي .وعليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها؛ والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.

6- **غياب ثقافة مؤسسية** :لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات ، الا ان الوضع[2].

[1] غانم عبد الله – ا سبع حنان ، مرجع سابق ذكره ، ص ،9
[2] شريف غياط ، محمد بوقموم ، مرجع سابق ، ص 139

خلاصة

من خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم ، ظهر لنا بوضوح غموض تعريفها. فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها و حسب إمكانياتها ، ورغم اختلاف هذه التعارف حسب ظروف كل بلد، إلا انه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية ، وقد تشمل اعدد مختلفة من العمال ، وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها ، وانخفاض رأس مالها...الخ.

كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل ، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها ، كالصعوبات المالية و الصعوبات الإدارية والقانونية ، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...الخ.

الفصل الثاني

واقع وأفاق الصادرات

غير النفطية في الجزائر

تمهيد

للتصدير اهمية بالغة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدولة الجزائرية التي تشهد احادية في التصدير بنسبة فاقت 97 % من اجمالي صادراتها .

الاقتصاد الجزائري يتسم بعدم التنوع في الانتاج السلعي ، فصادرات النفط تحقق اكبر نسبة دخل للدولة والذي يتحدد سعره وكميته الى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في اسواق النفط الامر الذي اوقعها في ازمة اقتصادية مؤخرا ونظرا للتذبذبات الذي تعرفه الاسعار النفطية في الاسواق الدولية.

وجدت سياسة التصدير عدة عوائق منها العجز في ميزان المدفوعات ، وهذا ما دفع بالجزائر الى اعادة النظر في وضعية صادراتها والاهتمام بتنويع الصادرات غير النفطية واتخاذ سياسات وإجراءات تهدف الى تحقيق التنمية وتطوير تشكيلة صادراتها وذلك من اجل تحقيق معدلات الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة .

وسنعمد الى تقسيم الفصل الى ما يلي :

المبحث الأول : حتمية التنويع في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني : الاطار النظري للتصدير.

المبحث الثالث : واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيتها.

المبحث الاول : حتمية التنويع في الاقتصاد الجزائري

من بين الاهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين لهذا شرعت الجزائر منذ الالفية الجديدة بالاعتماد على السياسة المالية عن طريق وضع برامج ذات مبالغ مالية مهمة وضخمة ، بغية تنويع اقتصادها ومحاولة الخروج من هذه التبعية التي أخلت بالتوازن النمو الاقتصادي. ويرجع دافع هذا التوجه بالخوص إلى :

- خشية نضوب الثروة و لإيرادات النفطية في السنوات القادمة.
- التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط بسبب تخمة المعروض في الاسواق العالمية والزيادة السريعة في انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية الصراعات السياسية....الخ

المطلب الاول : حتمية التنويع في الاقتصاد مفهومه و اهدافه

التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى التنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالى ، أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة ، أو تنويع الاسواق الخارجية وهذا ما سنوضحه في ما يلي :

اولا : مفهوم التنويع الاقتصادي :

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة ، وتحسن مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد بمعنى آخر.

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه { عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد ، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل}.

ويعرف أيضا على انهّ { الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد}.[1]

[1] موسى باهي ،كمال روابنة ،**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان المصدرة للنفط** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، (عدد 05/ ديسمبر 2015 ، جامعة عنابة (الجزائر)) ص 134

يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي ، ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط .[1]

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا اذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي اي يتم الحصول عليه دون ان تُبذل جهود لصناعته وانتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار اي انه مُعرَض للتقلبات التي تحدث سواء في داخله او خارجه .

ثانيا : اهداف التنويع الاقتصادي

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر مثلا) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية [2]:

1- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات ، كعامل مولد للدخل ، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).

2- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية على مستوى القطاعات الأخرى.

3- يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

4- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول ...

5- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورقع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها .

6- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات ، وزيادة الصادرات ، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية ، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة

7- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع ، حيث أن التقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي ، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات ، الشركات ، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة ، غير أن تفادي الخطر ، مهما كانت أهميته ،

[1] موسى باهي ،كمال روابنة ،مرجع سابق، ص 134

[2] Mohamed Nasser Hamidato، Baqaas Alssafiah ،**economic diversification algeria**.besniss.vol 2.no2. april.2017 . p 76

لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها ، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها ، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري ، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الإقتصادات المحلية ، والآثار الريعية المختلفة ، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي[1].

إن التحدي الأول الواجب رفعه يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات والتي تمتلك فيها الدولة المصدرة قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات.[2]

المطلب الثاني : اجراءات واستراتيجيات تنمية الصادرات خارج المحروقات

ان تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم ، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية ، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل ، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الإختلال الهيكلي لها ، أصبح امرا ضروريا تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية) ، وهو ما اصطلح عليه بإسم ترقية الصادرات خارج المحروقات.

وذلك من خلال الإعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تعاني من اختلالات هيكلية تجسدت في ظاهرة الإغتراب التصديري* رغم إمتلاكها مؤهلات التفوق ، ومقومات التنمية ، ودعائم النجاح لغزو الأسواق الدولية ، حيث مازالت بعيدة عن مقتضيات التنافسية الدولية.

اولا : اسباب ومبررات تنمية الصادرات الغير نفطية في الجزائر

ان من بين اهم الاسباب التي دفعت بالدول النفطية لتنمية صادراتها خارج المحروقات نوجز اهمها فيما يلي:

[1] موسى باهي ،كمال روابنة ، مرجع سابق ، ص 137

[2] ناجي بن حسين ، **التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانفلات من الاقتصاد الريعي الى التنويع في الاقتصاد** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، (العدد 2008/5 ، جامعة قسنطينة (الجزائر))،ص 26

*الاغتراب التصديري : دخول منتوج للبلد المصدر اليه غريب عن المستهلك الاجنبي مما يؤثر سلبا على عملية التسويق

1- عجز الميزان الجاري نتيجة الاضطرابات النقدية : حيث بلغ عجز الميزان التجاري في الأشهر العشرة الأولى من سنة 2016 (15ر8)مليار دولار مقابل عجز قدر بـ (13ر76)مليار دولار لنفس الفترة من 2015, حسب معطيات الديوان الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك الجزائرية.

2- حجم الواردات الجزائرية حيث سجلت فاتورة واردات الجزائر للعام 2015، تراجعا قدر ب12.08 % لتستقر عند 51.4 مليار دولار مقارنة مع 58.58 مليار دولار في العام 2014.

3- تزايد حدة البطالة حيث بلغ معدل البطالة عند الرجال 8.8 بالمائة ، بلغت نسبة البطالة في الجزائر خلال سنة 2014 نسبة 9.8 % بعدما قارب نحو مليون و150 ألف شخص، موضحا أن معدل البطالة حدد بنسبة 8ر8 بالمائة عند الرجال بارتفاع قدر ب 5ر0 .[1]

4- تراكم عجز موازين المدفوعات حيث بلغ عجز ميزان المدفوعات في سنة 2015 13.71 مليار دولار، مقابل فائض ب4.30 مليار.[2]

ثانيا : استراتجيات تنمية الصادرات الغير نفطية

تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الوقت الراهن حيث تحتدم المنافسة بين الدول في مختلف الاسواق العالمية ، كما تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الانتاج المحلي والتشغيل، وتوفير النقد الاجنبي ، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. ولذا كان التصدير إحدى دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول حيث انتهجت الجزائر جملة من الاجراءات والاستراتجيات نذكر منها .

1- التحفيزات المالية :

على ضوء قانون النقد والقرض والذي اعطى نصيب للتجارة الخارجية لاسيما جانب التصدير قواعد لتشجيع التصدير والمتمثلة في :[3]

- تنفيد المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير

[1] موقع الديوان الوطني للاحصائيات من خلال الرابط التالي :

http://www.ons.dz/ le 10/06/2018

[2] موقع المدرية العامة للجمارك من خلال الرابط التالي :

http://www.douane.gov.dz/ le 10/06/2018

[3] محمد رملي،لخضر عدوكة،**الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مجلة رؤى اقتصادية ،(جامعة سعيدة (الجزائر)، عدد2015/12/9)،،ص 56.

تمكين المساعدات المالية في اطار ترقية الصادرات في ثلاث عمليات يرتكز عليها التصدير

- عملية البحث عن الاسواق الخارجية : فعملية البحث تكون احيانا مكلفة وعليه تتم في اطار ترقية الصادرات بمنح مساعدات مالية للمؤسسات المصدرة
- عملية التحضير للتصدير : تكون المساعدات المالية الممنوحة اما لغرض عملية الصنع او لتمويل استثمارات كإنشاء فروع بالخارج
- عملية التحضير للتصدير : تحتاج الى دعم مالي على شكل قروض والتي تسمى قروض التصدير القصيرة او طويلة الاجل .

2- التحفيزات الجبائية : تمثلت في الاتي :

- تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الاقتصاديين الذين يشتغلون في نفس النشاط
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجباية
- تنضيم النشاط الاقتصادي من خلال التحفيزات للانشطة ذات الاولوية واستعمال الوسيلة الجبائية من اجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة .

فالغرض من هذه التحفيزات هو ترقية الصادرات عن طريق .

1- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع الموجهة للتصدير وحتى شراء السلع واستراد بضائع من طرف مصدر بغرض ادخالها في عملية التصدير .

2- الاعفاء من الرسم على ارباح الشركات لمدة 5 سنوات على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير شرط اعادة استثمار الارباح في عمليات التصدير .

3- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني على رقم الاعمال المحقق من التصدير .

4- الاعفاء من الدفع الجزافي .[1]

3-التحفيزات الجمركية :

إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات و تنشيطها .ولمزيد من ترقية الصادرات و استقطاب الاستثمارات الأجنبية و بالتالي المهام الجمركية يجب أن تستجيب للآفاق الاقتصادية واما وظائف النظام الجمركي هي:

[1] محمد رملي،لخضر عدوكة،مرجع سابق ،،ص 56.

وظيفة التخزين ، وظيفة الاستعمال، وظيفة التمويل

اما أنواع الأنظمة الجمركية المعتمدة في الجزائر هي :نظام التصدير النهائي و نظام التصدير المؤقت

6-التحفيزات التجارية واللوجيستية :

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة ثلاث قنوات من خلال وسطاء كمراكز التجارة ومراكز الصادرات .أو الاندماج مع المؤسسات الكبيرة .حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة لهذه المؤسسات المصدرة في مجال نقل وتوزيع السلعة المراد تصديرها بتحمل الدولة لنسبة من مصاريف النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية قد تتعدى 50 %من التكلفة الكلية للنقل والتوزيع مثل ما هو معمول به بالجزائر منذ 1997.[1]

المطلب الثالث : تجارب دولية في مجال تنمية الصادرات غير النفطية

هناك دول نامية عديدة قامت بتجارب في مجال تنمية صادراتها حيث حققت نجاحا ملحوضا في مستويات صادراتها لاسيما الصادرات غير النفطية وسوف نتعرض في هذا العنصر الى التجربة التركية وتجربة كوريا الجنوبية .

اولا : التجربة التركية

شهدت تركيا منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تغيرا جذريا في سياستها الاقتصادية تتمثل في التحول من اقتصاد موجه يعتمد على الانتاج بهدف اشباع حاجات السوق المحلي بالدرجة الاولى الى اقتصاد قائم على اليات السوق ولانفتاح على العالم الخارجي من خلال اتباع استراتيجية مكثفة لتنمية الصادرات ويمكن ارجاع هذا التحول الى تفاقم المشكلات الاقتصادية التي واجهتها تركيا في اواخر السبعينات من القرن الماضي على اثر اتباع سياسة احلال الواردات .

لقد نجحت تركيا في تنمية صادراتها سواءالى الدول الاوروبية المتقدمة او الدول النامية وذالك بتبني سياسة اقتصادية تهدف الى تنمية وتحفيز الصادرات واعتمدت هذه السياسة على عدة عناصر اساسية تتمثل في :

1- الحوافز الجمركية : وتتمثل الحوافز الجمركية الممنوحة للصادرات التركية في اعفاء جمركي كامل لمستلزمات انتاج السلع المخصصة للتصدير وكذالك مواد التعبئة والتغليف ، كذالك تبسيط وتسهيل اجراءات التصدير .

2- الحوافز الضريبية : وتتمثل في اعفاء ضريبي كامل للأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير

[1] حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، 2013/2012 ، ص 60

3- الاصلاح الاقتصادي والهيكلي : حيث تبنت الادارة الاقتصادية التركية في مطلع الثمانينيات برنامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي والذي تم تنفيده ابتداء من عام 1983 ، مما ترتب عليه تحرير الاقتصاد التركي بما فيها قطاع التجارة الخارجية مما ساهم في تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات.

4- اصلاح الاطار المؤسساتي لتوفير المعلومات الازمة للمصدرين : ولقد تمثل ذالك في انشاء العديد من المؤسسات التي تخدم عمليات التصدير وانشاء مجلس للعلاقات التجارية الخارجية لتنمية تبادل المعلومات التجارية مع الدول الاعضاء عام 1986 ، ولقد قامت هذه المؤسسات بعمل العديد من البحوث والدراسات وتوفير المعلومات الازمة للمصدرين وعمل برامج تدريبية وتنضيم البعثات الترويجية [1].

ثانيا : تجربة كوريا الجنوبية

شهدت كوريا الجنوبية مثل باقي اقتصاديات النمور الأسيوية الكلاسيكية التحول إلى التصنيع التصديري منذ أوائل الستينيات، فقد كان هذا التحول تمهيدا للانطلاق الاقتصادي في كوريا الجنوبية، ففي اقل من ثلاثة عقود تحولت من أفقر دول أسيا إلى اكبر القوى الصناعية في العالم، حيث أصبح الاقتصاد الكوري في المرتبة الثالثة أسيويا بعد اليابان والصين وعاشر اكبر اقتصاد على مستوى العالم.

نضرا لضيق السوق المحلي ونقص الموارد الاقتصادية الازمة لصناعات احلال الواردات في كوريا الجنوبية كان عليها التغير في سياستها الصناعية من خلال التوجه الى الخارج لتحقيق معدلات نمو عالية فشرعت في تطبيق سياسة التصنيع الموجه للتصدير وذالك من خلال الخطة الاقتصادية الثانية في الفترة (1967-1971) ليتم التركيز على تعزيز المركز التنافسي لصناعات التصدير في الاسواق الدولية ، بالاضافة الى اصدار تشريعات جديدة لترويج وتشجيع التجارة الخارجية مما سمح بتطبيق مجموعة من الاجراءات خلال هذه المرحلة لتشجيع الصناعات التصديرية ، حيث حققت كوريا الجنوبية بفضلها نمو سريع في صادراتها وتتمثل هذه الاجراءات في ما يلي :

1- رفع معدلات الفائدة من اجل تعبئة الموارد المحلية من خلال تشجيع الادخار .

2- لجوء الحكومة الى الادخار الاجباري للموضفين الحكوميين .

3- انشاء الوكالة الوطنية الكورية لتشجيع الصادرات واسندت لها مهمة تقديم الخدمات الادارية والمعلومات الازمة للمصدرين .

4- اعفاء من الرسوم الجمركية لمستلزمات الانتاج المستخدمة في الصناعات التصديرية .

[1] بلقلة براهيم ، ، **اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة الشلف ،(الجزائر) ،2009/2008، ص 127-128

5- وضع العديد من القيود على الواردات لحماية الصناعة المحلية باستثناء المواد الاولية والسلع الوسيطية.

6- قيام الدولة الكورية الجنوبية بالاقتراض من الخارج وتشجيع الشركات التصديرية على الحصول على التمويل من الخارج لتوسيع لتوسيع خطوط الانتاج .

7- القيام بعدة برامج تدريب وتأهيل اليد العاملة مجانا .

8- اتباع سعر الصرف متعدد للعملة الكورية بحيث تحفز هذه السياسة المصدرين وتقيد المستوردين .[1]

وبفضل حوافز التصدير والدعم السيياسي الذي تقدمه حكومة كوريا الجنوبية منذ اكثر من اربعة عقود الصادرات في تحقيق نمو سنوي بلغ في المتوسط نسبة تقدر ب 28 % خلال الفترة (1960- 1996) وساهمت الصادرات بنسبة تقارب 40 % من النمو في الانتاج الوطني خلال الفترة (1955- 1975).

[1] سمير زهير الصوص ، تجربة **كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية** ، دورة تدريبية حول التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الاوسط وافريقيا ، معهد استراتيجيات التنمية ، سيول (كوريا الجنوبية) ، 2006 ، ص 45 ،50.

المبحث الثاني : الاطار النظري للتصدير

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات ، ذلك أن التصدير بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية فإن له أهمية كبري متصلة بنجاح عملية التنمية لأنه أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق من خلال طرح منتجات جديدة كطاقات متجددة والجزائر تملك إمكانيات تصديرية كبيرة في هذا المجال لابد من توفير العوامل اللازمة لنجاحها مادام السوق متوفر.

المطلب الاول : مفاهيم حول التصدير

سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز اهم المفاهيم المتعلقة بالتصدير باعتبارها ضرورية لمعالجة الموضوع

اولا : تعريف التصدير

التصدير هو عملية هامة تتدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الاقتصادية وهو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة للدول النامية ، وتعددت التعاريف حول التصدير ومن أهمها مايلي :

{ التصدير هوتلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع و الخدمات من التراب الوطني و التي تحول خارج هذه الحدود و يمكن أن تكون بكثرة أو بقلة} .

ويعرف أيضا بأنه ":وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية، و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما ".[1]

ويعرف ايضا التصدير بانه { مبيعات البضائع في الخارج حيث تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية وتغيراتها في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الايجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة كما انها ثمنا للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي } .[2]

والتصدير بصفة عامة هو الطلب الفعلي الاجنبي على المنتجات المحلية سواء كانت هذه المنتجات من سلع او خدمات ، وبذالك فإن التصدير هو اجتياز السلع الوطنية خارج حدود الدولة سواء كانت هذه الحدود حدود

[1] سعدي فيصل ،**رؤية تحليلية حول الاهمية الاقتصادية للتصدير مع الاشارة للامكانيات التصديرية متاحة للجزائر في مجال الطاقات المتجددة** ،مجلة البحوث والدراسات العلمية، (جامعة يحي فارس ، المدية ،عدد 2016/06/10 ، (الجزائر)) ،ص 11.

[2] بلقلة براهيم ، مرجع سابق ، ،ص 88

طبيعية او حكمية ويقصد بالحدود الطبيعية حدود الدولة الادارية والدولية مع الدول الاخرى المجاورة لها ، في حين يقصد بالحدود الحكمية الحدود الجمركية للمناطق الحرة فقط دون الحدود الادارية والدولية لها .

ثانيا : انواع التصدير

ان تقسيم الصادرات يخضع لعدة معايير ابرزها كآلاتي :[1]

1- معيار المجموعة السلعية :

فهذا المعيار يتعلق بطبيعة السلعة المخصصة للتصدير فهي اما ان تكون سلعا استهلاكية او اصول على شكل استثمارات

2- معيار طريقة التصدير :

فهذا المعيار يرتبط بطريقة التصدير اما ان يكون تصديرا مباشرا كالتصدير عن طريق المصدر او تصدير غير مباشر كالتصدير عن طريق وكلاء التوزيع والشركات متعددة الجنسيات وفروعها

3- معيار الدولة المصدرة :

فهذا المعيار يتماشى مع مكانة الدول في الاقتصاد العالمي ، هل هي دولة متقدمة او دول نامية او دول اقل نمو .

4- معيار الصادرات المؤقتة او الدائمة :

فهذا المعيار يربط بين الزمن والصادرات الدائمة هي تلك الصادرات التي تبقى في الخارج بصفة نهائية ، اما الصادرات المؤقتة فهي تبقى لفترة من الزمن ويعاد استرادها

5- معيار الصادرات العينية والغير عينية :

فهذا المعيار يعالج صفة السلع ، فهو يميز بين الصادرات العينية التي تخص كافة البضائع والسلع التي تصدر خارج البلد اين يمكن معاينتها واحصائها من قبل الجمارك ، واما الصادرات الغير غينية في تشمل كل الخدمات التي تتم مابين مقيمي البلد ومقيمي البلد الاخر ، وتتمثل هذه الخدمات في كل من خدمات النقل والتأمين وغيرها من الخدمات

6- معيار اسلوب السداد :

فهذا المعيار يفصل طريقة السداد التي تكون عن طريق التسديد الفوري او التسديد الاجل .

[1] مدوري عبد الرزاق ، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران (الجزائر) ، 2012/2011 ، ص 92

المطلب الثاني : دوافع التصدير واهميته في التنمية الاقتصادية

للتصدير اهمية بالغة في التنمية الاقتصادية حيث اصبح من اهم اهتمامات الدول وهذا ما سنتطرق اليه في ما يلي :

اولا : دوافع التصدير

اصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من اهم الاهداف الاقتصادية وذالك لعدة اسباب تتمثل في : [1]

1- مساهمة التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة ، حيث ان الطلب المحلي غير كاف وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبالتالي فان زيادة النمو الصادرات الاجمالية بصفة عامة والصادرات غير النفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة نتيجة اتساع نطاق الاسواق المستهدفة من سوق محلي محدود الى اسواق عالمية مترامية الاطراف ومتعددة الاذواق.

2- تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية ، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقة تبادلية .

3- يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الاجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استراد المواد الاولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية لذالك تزداد الحاجة الملحة للتصدير حتى يتم تعويض اثار التمويل بالعملات الاجنبية.[2]

4- تنويع الصادرات تحقق تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع النفط الذي يسجل عجزا مزمنا .

5- تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف فزيادة التصدير يرتبط ارتباطا وثيقا بتخفيض معدلات البطالة لأنه يسمح بفتح مجالات انتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الايادي العاملة في سوق العمل .[3]

6- تهدف سياسة التوجه للتصدير الى التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤلة بشكل اساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذالك عن طريق استراد السلع الوسيطية والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية لذالك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات .

---

[1] بلقة براهيم ، مرجع سابق ، ص ، 92

[2] قاسمي الاخظر ، **اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة (الجزائر) ،2014/2013 ، ص 76

[3] بلقة براهيم ، مرجع سابق ، ص ، 92

ثانيا : اهمية التصدير

احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تربط بني الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية .

وتنبع اهميته التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الإختلالات الهيكلية التي تعاين منها موازين مدفوعاتها ، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد اعبائها وبالتالي ضعف قدراتها على التسديد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات وسياسة الاقراض الخارجي .لهذا يعد التصدير قرارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الاجنبي بشكل منضم خاصة ان المصادر الاخرى (صادرات المواد الاولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية بالإضافة الى كل هذا فقد توصلت بعض الدراسات الى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العمالية الحالية والمستقبلية.

وعلى مستوى المنافسة العمالية ، أصبح التصدير يشير الى مدى امتياز اقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى ان مقياس الاداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الاخيرة يعتمد على اعتبارات قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها ، فصنع وتصدير جهاز مثال يختلف في اهميته وقيمه المضافة عن صنع وتصدير آلة .ونظرا لكل هذه الاهمية ولغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه .[1]

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية . فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة . كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة . فأهميته كذلك مرتبطة بحجم الطلب الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق .

والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب إن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول. [2]

[1] حياة بن سماعين ، ريان زير ، الصادرات **غير النفطية والنمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2005-2014** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ،(العدد 12 (2) جوان 2017 ،(الجزائر))، ص 183

[2] حمشة عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 50

المطلب الثالث : اهم نظريات التصدير

هناك نضريات عديدة التي ساهمت في عملية التصدير نذكر منها

1- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري :

اكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة .وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج.

واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي: [1]

أ- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.

ب- العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا.

جـ- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.

د- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.

هـ- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.

و- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.

ي- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

[1] وصاف سعيدي ، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات** ،مجلة الباحث ،(جامعة ورقلة ،عدد 2002/01 (الجزائر))، ص 2

2-الصادرات في الفكر الكلاسيكي:

حسب نظرية حرية التبادل، تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة، والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية.وحسب آدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية ، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى.

لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة .في إنتاج أي سلعة ما إذا ما قورنت بالدول الأخرى .هل تأخذ مثل هذه الدولة بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ أم انه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية الدولية؟ .

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذا التساؤل .فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية و تتلخص على انه إذا سادت حرية التجارة، فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية .وذهب تحليل ريكاردو إلى ابعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فان كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات
نسبة اكبر أو ذات مساوئ نسبية اقل .

و لقد توقف ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون استيوارت ميل في 1848 في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها.

و توصل إلى أن كل الأطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول الفقيرة الأكثر استفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل طلب كثيف على المستوى الدولي[1].

النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل و استيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال.

3- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث :

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة ، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية

[1] حمشة عبد الحميد ، مرجع سابق ،ص 53

الاقتصادية ، منهم Marx, Singer, Nurkse ". حيث أشار"Marx" إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة) ، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي.

اما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول أما النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأ ول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل

ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة – وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية – يتصف بعدم المرونة .ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

وبالتالي يشير" ميرال "إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي ، وهو عكس ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة .أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاء، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين ، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية ، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هدا ما يجعل اللجؤ الى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[1].

[1] وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 3

المبحث الثاني : واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيتها .

تشكل الصادرات غير النفطية عاملا حيويا في جهود التنمية الاقتصادية في الجزائر نضرا لاهميتها في توفير النقد الاجنبي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري ، اضافتة الى زيادة معدلات نمو الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي الى تحفيز نمو الاقتصاد الجزائري مايترتب عليه تنويع وتطوير القاعدة الانتاجية .

المطلب الاول : دراسة وضعية صادرات الجزائر خلال الفترة 2006-2016

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من العديد من المشاكل الاقتصادية ، والتي كانت عائقا أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية ، ولعل من بين أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقض العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي ، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات ، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الإختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير.[1]

في هذا العنصر سنحاول استعراض هيكل الصادرات العامة التي ستكون كمدخل للتعرض لهيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات ثم سنقف على اهم المنتجات المصدرة في الجزائر.

ان التجارة الخارجية ترتبط بالسوق العالمية سواء تعلق الامر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة.....الخ، او بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية والغير النفطية، وهذه الاخيرة يمكن توضيح جوانبها في مايلي :

اولا : تطور الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

لتوضيح تطور الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة نستعين بالجدول التالي :

[1] محمد الامين شربي واخرون ، **اثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري** ، مجلة الباحث (عدد 16 /2016 ، جامعة ورقلة (الجزائر))،ص 276

جدول رقم 07 : تطور صادرات الجزائر للفترة 2006-2015

الوحدة : مليون دولار امريكي

البيان / السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		اجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2006	53456	97.88	1158	2.12	54613	100
2007	58831	97.78	1332	2.22	60163	100
2008	77391	97.59	1937	2.41	79298	100
2009	44128	97.46	1066	2.36	45194	100
2010	55527	97.35	1526	2.65	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.81	73489	100
2012	69804	97.14	2062	2.86	71866	100
2013	63752	98.12	2165	3.33	64974	100
2014	60146	95.53	2810	4.47	62956	100
2015	35724	94.55	2063	5.45	37787	100
2016	27102	93.83	1781	6.17	28883	100

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من خلال الرابط التالي :

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur le 15/04/2018

ويمكن ترجمة معطيات الجدول من خلال الشكل البياني التالي :

شكل رقم 03 : مقارنة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

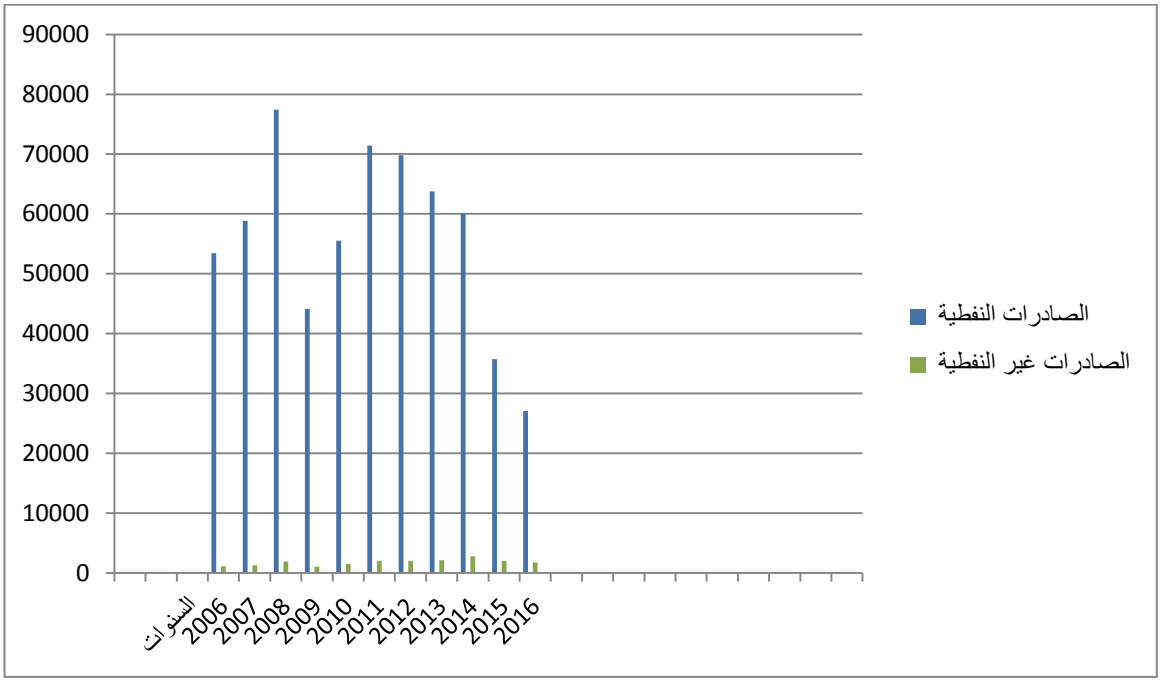

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

يتبين من خلال الجدول والرسم البياني ان هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الاولى على قطاع المحروقات، حيث بلغت الصادرات النفطية سنة 2006(97.88 %) من اجمالي الصادرات الوطنية وتراجعت الى ما نسبته 97.14 % سنة 2012 وصولا الى 98.12 % سنة 2013 حيث حققت اعلى نسبة خلال سنوات الدراسة لتعود الى الانخفاض مجددا وصولا الى سنة 2014 بنسبة 95.53 % بقيمة 60146 مليون دولار امريكي وصولا الى سنتي 2015 و 2016 مسجلة انخفاض قدر هذا الانخفاض 27102 مليون دولار امريكي في سنة 2016 .

اما بالنسبة للصادرات غير النفطية قدرت بنسب ضئيلة جدا خلال سنوات الدراسة مقارنتا بإجمالي الصادرات حيث قدرت سنة 2006 بنسبة 2.12 % من الصادرات الاجمالية لتستمر في الصعود التدريجي الى غاية سنة 2009 حيث سجلت انخفاض بنسبة 2.36 % بقيمة 45195 م د لتعود الى الارتفاع الطفيف مجددا الى غاية سنة 2012 حيث سجلت اعلى ارتفاع من حيث القيمة حيث بلغت 71866 مليون دولار امريكي ، لتعود الى الانخفاض في القيمة مجددا الى غاية سنة 2016 حيث بلغت 28883 مليون دولار امريكي على عكس التزايد التدريجي في النسبة ، هذا التفاوت بسبب انخفاض الصادرات النفطية وانهيار اسعارها هذا ما يجعل الصادرات غير النفطية تبدو مرتفعة نوعا ما الا أن هذه الزيادة في النسب غير حقيقة مقارنة بالقيمة .

وبالتالي على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات ، إلا أنها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المرجو ، حيث يبقى البترول و الغاز الطبيعي يتصدران اهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي و تبقى الصادرات غير نفطية مهمشة في حجم ضئيل ، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تقليدي رهين الايرادات الريعية والصناعات الإستخراجية الناضبة ، لا ينتج ثروة ، يقوم على استنزاف البترول والغاز دون مراعاه محدودية الإحتياطات والعدالة في التوزيع، حيث ان الاقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم بالمواد الاولية و افقار السوق المحلي ، اذ يقوم بتموين باقي العالم بالمواد الاولية غير المتجددة ويودع لديه جزءا مهما من ايرادات الصادرات في شكل تراكم احتياطات لا فائدة منها للدولة .[1]

ثانيا : هيكل الصادرات الجزائر خلال الفترة 2006-2016

لتوضيح هيكل او التركيب السلعي للصادرات الجزائرية نستعين بالجدول التالي :

جدول رقم 08: التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 2006-2016

الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المواد الغذائية	45.15	52.01	64.91	69.45	198.39	219.38
مواد اولية	11.61	7.61	4.30	3.33	6.81	12.24
المواد الخام	108.44	92.05	178.30	100.95	52.33	87.08
مواد نصف مصنعة	486.42	583.54	757.02	426.01	665.97	923.88
معدات زراعية	0.55	0.36	0.57	0.17	0.50	0.22
معدات صناعية	26.81	27.03	36.74	26.07	18.95	21.71
سلع استهلاكية	26.80	20.39	17.67	30.17	18.97	9.46
المجموع	705.79	782.99	1059.51	656.15	961.92	1273.96

[1] حياة بن سماعين ، ريان زير ، مرجع سابق ، ص 190

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	2016
المواد الغذائية	207.15	270.58	220.84	199.92	303.83
مواد اولية	7.00	5.90	5.99	7.04	9.43
المواد الخام	103.22	67.42	68.75	82.83	68.88
مواد نصف مصنعة	1001.29	977.75	1447.94	1359.80	1225.93
معدات زراعية	0.78	0.26	1.12	0.44	0.05
معدات صناعية	21.14	19.24	11.07	16.45	50.27
سلع استهلاكية	12.54	11.29	7.17	9.75	17.24
المجموع الفرعي	1353.12	1352.44	1762.89	1676.23	1675.63

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : موقع وزارة التجارة من خلال الرابط التالي :

https://www.commerce.gov.dz/ar le 21/04/2018

ollections Statistiques N° 182/2014 Série E : Statistiques Economiques N° 75

- Collections Statistiques N° 205/2017 Série E : Statistiques Economiques N° 92

والشكل البياني التالي يوضح التركيب السلعي للصادرات الغير نفطية .

الشكل رقم 04: التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 2006-2016

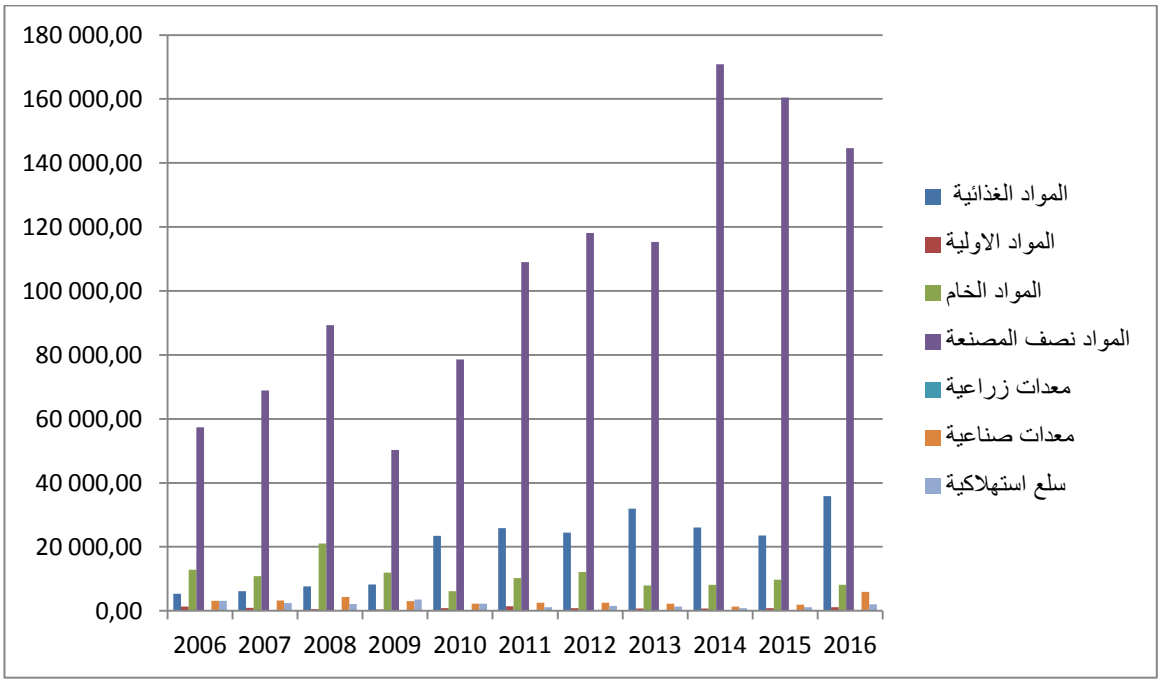

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

يتبين من خلال الجدول والرسم البياني ان الصادرات خارج قطاع المحروقات سجلت تذبذبات بالارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2006-2016 غير ان المسار العام لها كان متزايد وكانت ادنى قيمة سجلتها سنة 2009 بقيمة 656.15 م دا واعلى قيمة سجلتها سنة 2014 بقيمة 1762.89 م دج ، والسبب في ذالك يعود الى العراقيل والصعوبات التي تواجه عمليات تصدير المنتجات غير النفطية ، كذالك يكمن المشكل الرئيسي في ضعف المنظومة البنكية وغياب البنوك الجزائرية في الخارج وعدم توافر القواعد اللوجستية لعمليات التصدير (التخزين ، الشحن ، ...)

وفي مايلي تحليل لكل سلعة من الصادرات غير النفطية على حدى :

1* المواد الغذائية : من خلال معطيات الجدول اعلاه يتبين ان المستوى العام للمواد الغذائية في زيادة وصولا الى سنة 2014 قدر بـ 220.84 م د ا ليتراجع في سنة 2015 بـ 20.92 م د ا قدر بقيمة 199.92 م د ا ليعود الى الارتفاع مجددا سنة 2016 حيث بلغت قيمة الصادرات 303.83 م د ا مسجلة اعلى قيمة لها خلال الفتر 2006-2016 .

2* المواد الاولية : يتضح من خلال الجدول ان المواد الاولية شهدت تذبذبات بالارتفاع والانخفاض حيث بلغت سنة 2006 ما قيمته 11.61م دا ثم تراجعت خلال السنوات الموالية الى غاية سنة 2009 حيث سجلت ادنى قيمة خلال فترة الدراسة حيث قدرت بـ 3.33 م دا لتعود الى الارتفاع التدريجي خلال السنوات الموالية الى غاية سنة 2011 بقيمة 12.24 م دا لتعود الى الانخفاض مجددا خلال السنوات الموالية الى غاية سنة 2014

حيث سجلت ماقيمته 5.99م دا لتستمر في الارتفاع لتستقر في 9.43 سنة 2016 أي انها لم تسجل أي ارتفاع يذكر.

3* المواد الخام : شهدت المواد الخام تذبذب بالارتفاع والانخفاض غير ان اتجاه المستوى العام متجه نحو الانخفاض حيث سجلت في 2006 ماقيمته 108.44 م دا لتنخفض في سنة 2007 بقيمة 16.39 م د لتعود مجددا الى الارتفاع في سنة 2008 حيث قدرت بـ 178.30 م د ا مسجلة بذالك اعلى قيمة لها خلال الفترة 2006-2016 لتعود الى الانخفاض في سنة 2009 حيث قدر هذا الانخفاض بـ 77.35 م د ا حيث سجلت قيمة الصادرات لنفس السنة بقيمة 100.95 م د ا لتستمر في الانخفاض سنة 2010 حيث قدر هذا الانخفاض بقيمة 48.65 م د ا حيث سجلت قيمة الصادرات خلال نفس السنة بـ 52.33 م د ا لترتفع في سنة 2011 حيث بلغت 87.08 م د ا حيث استمرت في الارتفاع سنة 2012 مسجلة بذالك ما قيمته 103.22 م د ا لتعود الى الانخفاض مجددا الى غاية سنة 2014 حيث بلغت 68.75 م د ا لتعود مجددا الى الارتفاع سنة 2015 حيث قدرت بـ 82.83 م د ا وصولا الى سنة 2016 مسجلة انخفاض حيث قدرت بـ 68.88 م د ا .

4* المواد نصف المصنعة : تحتل هذه المواد الصدارة في الصادرات غير النفطية حيث انها تحتل المرتبة الاولى على راس السلع الاخرى فمن خلال معطيات الجدول اعلاه نجد انها تشهد انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انها ارتفعت من 486.42 م دا سنة 2006 الى 1225.93 م دا سنة 2016 برغم من انها شهدت بعض التذبذبات الا ان المستوى العام متجه الى الارتفاع .

5* معدات زراعية : قيمة صادرات المعدات الزراعية ضئيلة جدا مقارنتا بالمواد الاخرى كذالك تشهد تذبذب حاد في الارتفاع والانخفاض حيث سجلت سنة 2006 ماقيمته 0.55 م دا لتنخفض في سنة 2007 الى 42.2 م دا ثم تعود الى الارتفاع التدريجي وصولا الى سنة 2014 حيث سجلت اعلى قيمة لها بـ 1.12 م دا لتعود الى الهبوط الحاد في سنة 2016 حيث قدر بـ 0.05 م دا .

6* معدات صناعية : شهدت المعدات الصناعية بالتذبذبات متفاوتة بالانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2006-2016 الا ان المستوى العام يتجه نحو الارتفاع حيث سجلت ما قيمته 26.81 م د ا وصولا الى سنة 2008 ارتفعت بقيمة 9.39 لتنخفض في سنة 2009 بقيمة 10.67 م د ا وصولا الى سنة 2011 مسجلة ارتفاع بقيمة 4.36 م د ا لعود الى الانخفاض من جديد وصولا الى سنة 2016 حيث سجلت ارتفاع وقدرت ما قيمته 16.54 لتستمر في الارتفاع حيث سجلت ارتفاع لم يسبق له مثيل خلال الفترة 2006-2016 وقدر هذا الارتفاع بـ 40.52 م د ا .

7* السلع الاستهلاكية : من خلال الجدول أعلاه يتضح أن السلع الاستهلاكية سجلت تذبذبات بالارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2006-2016 الى أن المستوى العام يتجه الى الإنخفاض حيث سجلت في سنة

2006 ماقيمته 26.80 م دا لتستمر في الانخفاض التدريجي وصولا الى سنة 2009 حيث سجلت اعلى قيمة لها بـ 30.17 م دا لتعود الى الانخفاض مجددا الى غاية 2016 .

ثالثا : اهم زبائن الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2016

يظهر لنا الجدول الموالي اهم 20 دولة المتعاملة مع الجزائر في مجال الصادرات غير النفطية خلال سنة 2016.

جدول رقم 09 : اهم 20 دولة مستوردة من الجزائر في مجال المنتجات غير النفطية لسنة 2016

الوحدة : مليون دولار امريكي

الرتبة	البلد	القيمة	النسبة %
01	اسبانيا	260.67	17.43
02	فرنسا	235.21	15.73
03	هولاندا	189.12	12.65
04	الولايات المتحدة الامريكية	126.93	8.45
05	بلجيكا	109.28	7.31
06	ايطاليا	70.11	4.69
07	تركيا	57.78	3.68
08	البرازيل	52.06	3.48
09	المانيا	51.42	3.44
10	بريطانيا	51.36	3.43
11	البرتغال	44.64	2.98
12	مصر	40.90	2.73
13	موريطانيا	35.78	2.39
14	ليبيا	28.84	1.92
15	المكسيك	28.55	1.90
16	تونس	26.22	1.75
17	كندا	25.37	1.70
18	الهند	25.32	1.69
19	شمال السودان	18.45	1.23
20	الاردن	2050.7	1.16
المجموع	/	176351.5	100

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على: موقع وزارة التجارة من خلال الرابط التالي :
https://www.commerce.gov.dz/ar le 21/04/2018
ollections Statistiques N° 182/2014 Série E : Statistiques Economiques N° 75

- Collections Statistiques N° 205/2017 Série E : Statistiques Economiques N° 92

من خلال الجدول يتضح ان اسبانيا تحتل الصدارة للمعاملين مع الجزائر في قطاع الصادرات غير النفطية فهي تمثل أهم زبائن للجزائر سنة 2016 حيث تستورد من الجزائر ما قيمته 260.67 مليون دولار امريكي أي بنسبة 17.43 % من اجمالي الصادرات الجزائرية تليها في المراتب الموالية كل من(فرنسا ، هولاندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، بلجيكا) فهم يعتبرون اهم زبائن الجزائر الرئيسيين بعد اسبانيا ويستوردون من الجزائر ما قيمته (235.21، 189.12،126.39 ، 109.28) مليون دولار امريكي على التوالي أما باقي الدول المبينة في الجدول فهم اقل اهمية من سابقيهم وذالك لكون نسبة إستردادهم من الجزائر لا تتجاوز نسبة 4.69 %

المطلب الثاني : دور و مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصتا في الدول النامية المصدرة للبترول وذالك راجع لعدة اسباب من بينها صغر حجم هذه المؤسسات مما يسهل من عملية انشائها وزيادة عددها وانشارها في عدة مناطق مختلفة كذالك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاعات التصدير وفقا للمعايير والمقاييس الاسواق العالمية ، هذا مما سهل عليها للدخول الى السوق الدولية ، حيث تخلق قيمة مضافة من خلال القيام بعمليات التصدير حيث ان لها دور فعال في الاقتصاد الوطني .

اولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية بالغة في الاقتصاد الوطني حيث تمكنت من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى من خلال مساهمتها في انشطة مختلفة اهمها التصدير والاستراد

والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية والميزان التجاري.

جدول رقم 10 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية والميزان التجاري خلال الفترة 2006-2016

الوحدة : مليون دولار امريكي

البيان / السنوات	الاستراد	نسبة التغير %	التصدير	نسبة التغير %	الميزان التجاري
2006	21456	-	54613	-	33157
2007	27631	28.77	60163	10.16	23532
2008	39479	42.87	79298	31.80	39819
2009	39294	-0.46	45194	-43.00	5900
2010	40473	3.00	57053	26.24	16580
2011	47247	16.73	73489	28.80	26242
2012	50376	6.62	71866	-2.20	21490
2013	55028	9.23	64974	-9.59	9946
2014	58580	6.45	62886	-3.21	4306
2015	51702	-11.74	34668	-44.87	-17034
2016	46727	-9.62	28883	-16.68	-17844

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : موقع وزارة الصناعة والمناجم من خلال الرابط التالي :

http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique le 21/04/2018

bulletin d Information stastique n 10. 12 .14. 16 . 18 .20 . 22 .24. 26 . 28 .30

والشكل البياني التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري خلال الفترة 2006 - 2016

الشكل رقم 05 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية والميزان التجاري خلال الفترة 2006-2016

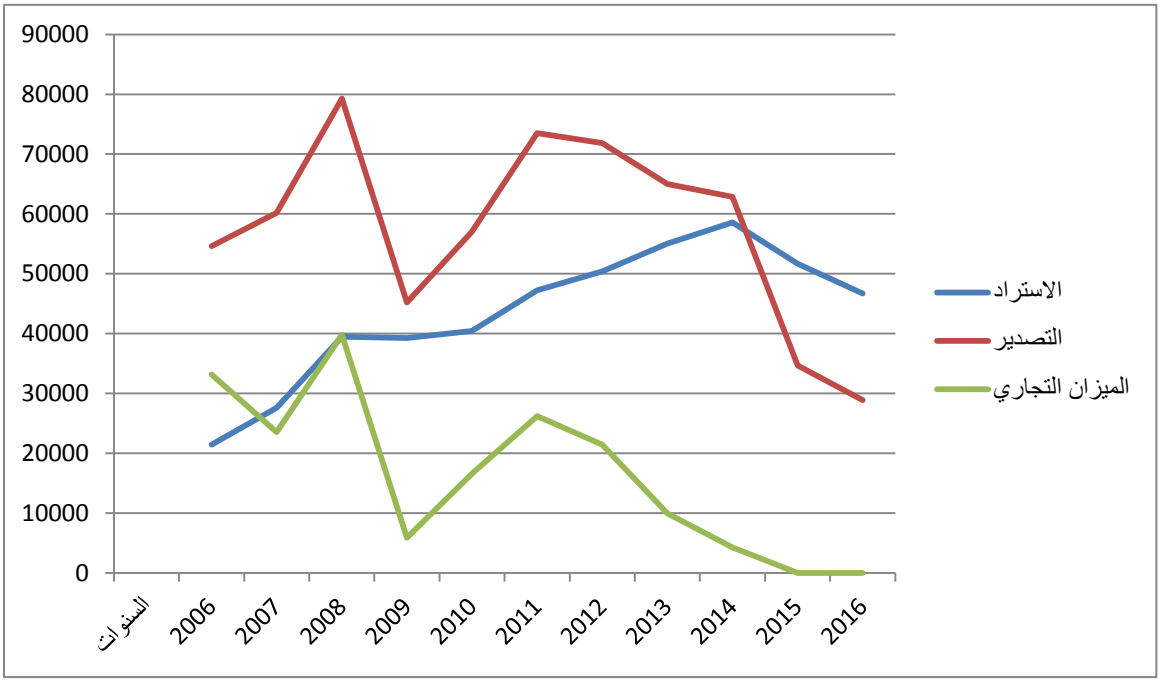

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10

من خلال الجدول والرسم البياني يتضح ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة في الميزان التجاري الوطني من خلال صادراتها التي بلغت 54613 مليون دولار امريكي سنة 2006 وبلغت قيمة وارداتها 21456 مليون دولار امريكي محققة فائض في الميزان التجاري بقيمة 33157 مليون دولار امريكي حيث شهد الميزان التجاري خلال هذه الفترة تذبذب بالصعود والنزول مسجلا أعلى قيمة فائض بقيمة 39819 مليون دولار امريكي سنة 2008 ليستمر في التذبذب خلال السنوات الموالية الى غاية سنة 2015 سجل عجز بقيمة 17034 مليون دولار امريكي ليستمر العجز الى غاية سنة 2016 بقيمة 17844 وذالك بسبب إنهيار قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار حيث قدر بقيمة 77.5 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد في سنة 2015 وذالك بسبب انهيار أسعار البترول في السوق الدولية حسب البنك المركزي الجزائري .

ثانيا : مقارنة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصادراتها من المنتجات غير النفطية

من خلال الجدول رقم 05 المذكور سلفا تبين ان تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر خلال الفترة 2006-2016 وفي ما يلي نقارن بين زيادة تعدادها و صادراتها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 11 : مقارنة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصادراتها من المنتجات غير النفطية للفترة 2006-2016

الوحدة : مليون دولار امريكي

البيـــــان / السنـــــوات	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التغير	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنتجات غير النفطية	نسبة التغير
2006	376 767	-	54613	-
2007	410 959	9.07	60163	10.16
2008	519 526	26.41	79298	31.80
2009	625069	20.31	45194	-43
2010	754695	20.73	57053	26.24
2011	659309	-12.63	73489	28.80
2012	687386	4.25	71866	-2.20
2013	777816	13.15	64974	-9.59
2014	820738	5.51	62886	-3.21
2015	896811	9.26	34668	-44.87
2016	1022621	14.02	28883	16.68

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين 05 و 10

وفي مايلي الشكليين البيانيين التاليين يوضحان اوجه المقارنة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة وصادراتها من المنتجات غير النفطية.

الشكل رقم 06 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006 – 2016

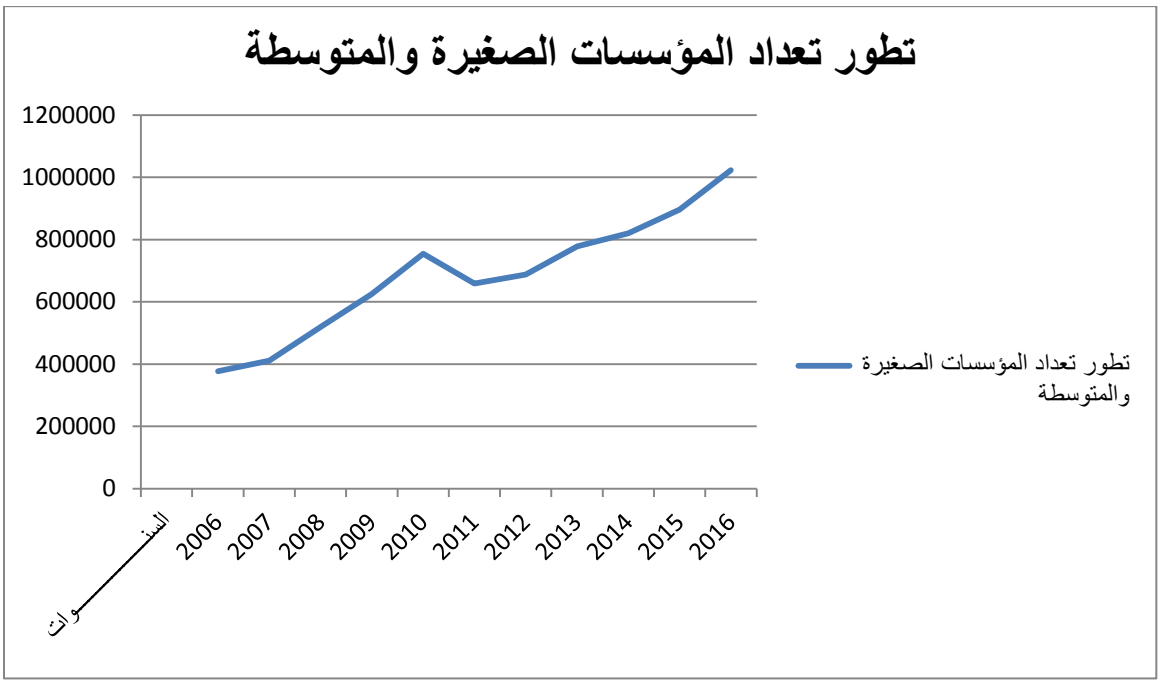

الشكل رقم 07 : تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنتجات غير النفطية خلال الفترة 2006 – 2016

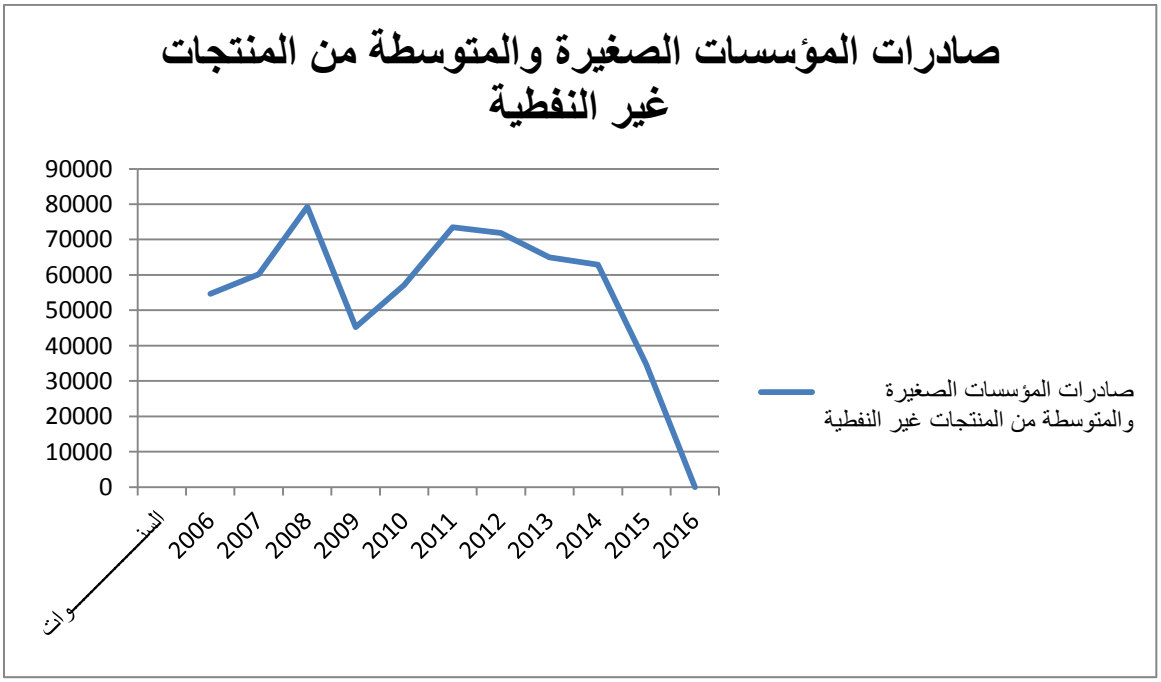

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

نلاحظ من خلال الجدول والشكلين البيانيين اعلاه ان اتجاه المستوى العام لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متجه نحو الزيادة مع تذبذب طفيف في سنتي 2011 و2012 على عكس قيمة صادرات م ص م من المنتجات غير النفطية نلاحظ ان هناك تذبذب الى حد كبير حيث كانت الصادرات في سنة **2006** تقدر بـ 45613 مليون دولار امريكي حيث زادت خلال السنتين المواليتين بقيمة 24685 مليون دولار امريكي حيث قدرت سنة **2007** بقيمة 72298 مليون دولار امريكي مع الملاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستمرة قدرت هذه الزيادة بقيمة بـ 519526 مؤسسة مما يتبين ان المؤسسات ص وم الى غاية **2008** تعتبر مساهمة بشكل جيد في زيادة الصدرات غير النفطية .

اما في سنة **2009** نلاحظ انخفاض كبير في الصادرات حيث تراجعت بقيمة 34104 مليون دولار امريكي حيث قدرت في نفس العام بقيمة 45164 مليون دولار امريكي في المقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زادت بـ 105543 مؤسسة حيث قدرت في نفس العام بـ 625069 مؤسسة ، ثم عادت الصادرات نحو الصعود مجددا حيث زادت بقيمة 11859 مليون دولار امريكي في سنة **2010** الا ان هذه الزيادة لم تغطي التراجع الذي شهدته سنة 2009 في المقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستمرة في الزيادة حيث قدرت في سنة 2010 بـ 754695 مؤسسة .

لتعود الصادرات الى الزيادة في سنة **2011** حيث قدرت بـ 73489 مليون دولار امريكي الا ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراجع هذا مايفسر ان صادراتها سجلت زيادة معتبرة .

في سنة **2012** نلاحظ انخفاض طفيف في الصادرات قدر هذا الانخفاض بـ 1623 مليون دولار امريكي ، هذا الانخفاض يعتبر انخفاض طفيف الا انه اذا تمت مقارنته بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد انه زاد عددها بـ 28077 مؤسسة مما يفسر ان الصادرات الفعلية لهذه المؤسسات تراجعت اذ ما قورنت بزيادة عددها .

في سنة **2013** نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات سجلت انخفاض بقيمة 8980 مليون دولار امريكي وهذا الانخفاض يعتبر انخفاض كبير لان تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستمر في الزيادة .

في سنة **2014** الصادرات مستمرة في الانخفاض حيث انخفضت بقيمة 2088 مليون دولار امريكي في المقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستمرة في الزيادة حيث سجل عددها في نفس السنة بـ 820738 مؤسسة .

نلاحظ خلال السنوات من 2009 الى غاية 2014 صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تراجع هذا مايفسر ان عدد كبير من هذه المؤسسات متوجهة الى قطاعات اخرى غير التصدير .

في سنة **2015** نلاحظ انخفاض فادح في قيمة الصادرات حيث قدرت بـ 34668 مليون دولار امريكي بالمقارنة مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستمرة قدرت بـ 896811 مؤسسة .

من الملاحظ ان قيمة الصادرات انخفضت الا انها لم تنخفض بشكل كبير فعليا بل هي بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار في سنة 2015 حيث قدر هذا الانخفاض بـ 77.5 دينار جزائري للدولار الواحد وذالك حسب الانخفاض الكبير الذي شهدته اسعار النفط لنفس العام حسب البنك المركزي الجزائري .

في سنة **2016** نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زادت حيث سجلت اعلى عدد خلال الفترة 2006-2016 حيث قدرت بـ 1022621 مؤسسة الا ان قيمة الصادرات في تضائل كبير قدر بقيمة 34003 مليون دولار امريكي مقارنتا مع صادرات سنة 2014 وذالك بسبب زيادة الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري حيث قدر هذا الانخفاض بنسبة 20 % بالمقارنة مع سنة 2015 حسب البنك المركزي الجزائري حيث يرجع هذا السقوط الحر في الدينار هو خضوع سعر الصرف الى نظام التعويم الموجه .

نلاحظ ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في الصادرات خارج قطاع المحروقات الا انها ليست كل المؤسسات بل المؤسسات المتخصصة في التصدير فقط لان اغلب هذه المؤسسات خدمية .

المطلب الثالث : المشاكل والمعوقات التي تواجه التصدير خارج المحروقات في الجزائر

رغم محاولات الدولة الجزائرية لتشجيع وترقية الصادرات غير النفطية الا ان المؤسسات المصدرة لاتزال تواجه قيودا عديدة تحد من تطورها دوليا وترتبط هذه الحواجز بنقص الموارد والمهارات المطلوبة للتصدير .

حيث تسعى الجزائر الى تحويل اقتصادها من الاحادية في التصدير الى اقتصاد متنوع وذالك راجع لعدة اسباب نذكر اهمها في ما يلي :

اولا : المشاكل والمعوقات

هناك عدة مشاكل تواجه التصدير خارج المحروقات في الجزائر منها المتعلقة بمحيط المؤسسة ومنها المتعلقة بالبيئة الخارجية وهذا ما سنوضحه في ما يلي :

1- المشاكل المتعلقة بمحيط المؤسسات المصدرة :

1-1 نقص المعرفة والمهارات التصديرية :

بالنسبة للمؤسسات المصدرة تشكل اهم حاجز من حواجز التصدير حيث ان نقص الدراسات التسويقية يشكل عائق امام سير المنتوج المصدر خارج الحدود الوطنية يتمثل في صعوبة اختراق الاسواق الدولية وعدم معرفة رغبة المستهلك الاجنبي من جهة ومن جهة اخرى صعوبة تحديد موزعين كفئ في الدولة

المصدر اليها مما يتسبب في بطئ تسويق المنتوج وبالتالي البطئ في دوران المنتوج لدى المؤسسة المصدرة ما ينتج عنه ركود في السلع وتدني مستويات التصدير .[1]

2-1 غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير:

غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

2-1 سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة.

[1] Nacera ARROUCHEK .Mohand CHITTI. **Les Barrières à l'export: Essai d'analyse de la Situation des Entreprises Algériennes hors Hydrocarbures** . El-Bahith Review 17/2017.p185

2- المشاكل الخارجية المتعلقة بالبيئة الخارجية

2-1 اختلاف اللغة :

يعتبر اخلاف اللغة حاجزا امام العديد من المصدرين خاصة دول جنوب شرق اسيا التي لا تتعامل باللغة الانجليزية مما يؤثر سلبا على التواصل بين المصدر والمستورد .

2-2 حصص الإستراد في الاسواق الاجنبية :

تعتبر حصص الإستراد اهم عائق امام المصدرين من خلال اتخاذ الدول الاجنبية سياسات وإجراءات تثبط رغبة المصدرين في تصدير سلعهم لتلك الدول .

2-3 قيمة العملة :

يجب الاخذ بقيمة العملة بعين الاعتبار لأنه في حالة التصدير لدولة قيمة عملتها منخفضة وغير متعامل بها هذا يجعل المصدرين يتهربون من التصدير لتلك الدول خاصة اذا كانت هذه العملات غير مستقرة في سوق الصرف مما تؤدي الى خسائر فادحة للمصدرين .

2-4 عدم وجود الحوافز الضريبة في الدول المصدر اليها :

ان السياسة الضريبة والضرائب المرتفعة التي تفرضها الدول المصدر اليها تعتبر من المثبطات لعملية التصدير خاصة اذا كان التصدير من طرف دولة نامية .

2-5 التعريفات الجمركية المرتفعة :

بعض الدول تفرض تعريفات جمركية مرتفعة لبعض السلع او لبعض الدول بالأخص يجعل امام المصدرين عائقا كبيرا امام عملية التصدير وذالك بسبب زيادة التكاليف جراء عملية التصدير لبعض الدول .

2-6 البيئة السياسة :

تلعب البيئة السياسية في عملية التصدير دورا هاما حيث ان الاستقرار السياسي في الدولة المصدر اليها يساعد على دورة سيران المنتوج والعكس صحيح اذا كان الوضع السياسي غير مستقر في بعض الدول لا يستطيع المصدر تسويق سلعته في تلك الدول .[1]

2-7 النقل البري و البحري :

اهم حاجز امام المصدرين هو المغالاة في تكاليف النقل البري والبحري نحو الخارج مما يزيد من تكاليف التصدير وهذه من اهم اسباب نقص تدني مستويات تصدير السلع نحو الخارج .

2-8 عدم شمول جميع الدول المناطق الحرة :

[1] Nacera ARROUCHEK .Mohand CHITTI ، op cit، p 187

تعتبر المانطق الحرة من التحفيزات الممنوحة للمصدرين حيث ان المصدر في المناطق الحرة لا تواجهه اي عراقيل اثناء تصدير منتوجه وعليه فإن الدول التي لا تشملها المناطق الحرة تواجه اغلب العراقيل المذكورة سلفا [1].

ثانيا : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص التصدير

ويذكر من أهمها ما يلي:

1- **صعوبة الوصول** : إلى القنوات التصديرية والحاجة إلى وجود وكالة أو بيت متخصص في التصدير ليكون مسؤولا عن إتخاذ القرارات فيما يخص مكان تسويق منتجات الشركات الأخرى في الخارج وكيفية تسويقها ومواعيد تسويقها.
2- **نقص الوعي التصديري** : بحيث أن معظم المنشآت في مختلف القطاعات غير ملمين بالمواصفات والتعديلات المطلوبة في المنتجات حتى يتسنى تسويقها دوليا.
3- ارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية : مما يفقد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض القطاعات (مثل الصناعة الملابس والنسيج) القدرة على التصدير أو المنافسة دوليا أمام منتجات العديد من الدول النامية مثل الهند وبنغلادش.
4- **ندرة التمويل وصعوبة الحصول عليه** : فقد توفرت لعدد من الشركات فرص التصدير ولكنها لم تستطيع أن تنتج على نطاق أوسع بسبب نقص التمويل. [2]

ثالثا : تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات:

ويتجسد هذا من خلال تفعيل دور هذه المؤسسات في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي تعبئة المدخرات الوطنية لصالح المشاريع الاستثمارية المحلية ودعم القيمة المضافة ، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من الدول النامية ، وقد أثبتت تجارب هاته الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية. باعتبار تنمية الصادرات هي وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى.

[1] حمشة عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 81

[2] عوادي مصطفى ، الملتقى الوطني حول **اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، جامعة حمة لخضر الوادي 07/06/ ديسمبر 2017 (الجزائر) ، ص 15

ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية. [1]

[1] عوادي مصطفى ، مرجع سابق ، ص 20

خلاصة

تعتبر ترقية وتنمية الصادرات غير النفطية امرا ملحا ولابد منه في الجزائر ورغم العديد من السياسات ولاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية إلا انها لازالت الحصة الكبرى من هيكل الصادرات متكونة من قطاع المحروقات والمواد الاولية حيث فاقت نسبة 97 % خلال السنوات الفارطة في المقابل الصادرات غير النفطية تشكل نسبة ضئيلة جدا هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة اولى ومعرض لمخاطر عدة اهمها انهيار اسعار النفط مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري ويخلق عجزا من الصعب تغطيته بموارد اخرى .

فيجب اتخاذ اجراءات وسياسات استراتيجية بعيدة المدى واستراتيجيات متوسطة المدى لأنه من الصعب الانتقال من نسبة 4% الى نسبة 50 % على الاقل من الصادرات غير النفطية في وقت وجيز إلا بتبني استراتيجيات بعيدة المدى وتطبيقها بحذافيرها .

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في زيادة الصادرات غير النفطية إلا انها تقتصر على المؤسسات المتخصصة في التصدير فقط ، لان اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوجهة الى قطاعات اخرى غير التصدير خاصة قطاع الخدمات.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة

اللطيف متعدد الخدمات

لمعالجة وتحويل التمر .

سيدي عمران – الوادي

تمهيد

بعد التعرف على المفاهيم النظرية وبعض القيم الاحصائية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتصدير خارج قطاع المحروقات من خلال الفصلين الاول والثاني سنحاول في هذا الفصل ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات وذالك بعرض التحفيزات المتاحة واهم الصعوبات التي تواجهها .

فكانت مؤسسة اللطيف متعددة الخدمات لمعالجة وتكييف التمور – سيدي عمران ، الوادي – هي العينة التي اخترناها من مجتمع المؤسسات المحلية ، لنحاول دراسة مدى اهميتها ومدى اهمية هذا القطاع كذالك التصدير ، طرقه وأساليبه حيث قسمنا الفصل الى 3 مباحث كالأتي :

المبحث الاول : الجانب المنهجي للدراسة

المبحث الثاني : تقديم المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التصدير خارج المحروقات

المبحث الأول :الجانب المنهجي للدراسة

ان الهدف من القيام بالدراسة الميدانية هو تقديم عرض تحليلي لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات ومعرفة طرق وأساليب التصدير كذالك اهم الحوافز والصعوبات التي تواجه عمليات التصدير ، وذالك باستخدام ادوات بحث مناسبة كالمقابلة والملاحظة

المطلب الاول : ادوات جمع البيانات

يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الادوات والوسائل المناسبة التي تمكن الباحث من الوصول الي البيانات الازمة حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع وميدان الدراسة ، وتفرض طبيعة الموضوع الخاضع للدراسة وخصوصيته انتقاء مجموعة من الادوات المساعدة في جمع البيانات .

وفي موضوع بحثنا المتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية تم الاعتماد بصورة اساسية على اسلوب المقابلة كأداة لجمع البيانات حيث تم اجرائها مع مدير المؤسسة محل الدراسة .

وتعرف المقابلة بأنها اداة من ادوات البحث العلمي تحتوي على عدة اسئلة يجيب عليها المستجوَب شخصيا اثناء اللقاء المباشر الذي يتم بينه وبين الباحث .[1]

قمنا بإعداد خطة مسبقة للمقابلة للمساعدة في جمع البيانات المطلوبة وذالك بإدراج كافة الاسئلة المراد الاجابة عنها مسبقا وذالك لتحقيق الاهداف المرجوة .

لقد اعتمدنا في دراستنا على نوع واحد من انواع المقابلة وهو المقابلة المفتوحة وذالك لإعطاء الحرية للمستجوَب الحرية في الاجابة على الاسئلة حيث قمنا بطرح السؤال اكثر من مرة على عدة صيغ متعددة وذالك للحصول على معلومات اكثر دقة كما تتيح للمستجوَب توضيحات اضافية للأسئلة في حالة عدم وضوحها .

[1] باسل محمد سعيد العيدة ، **مهارات تصميم وتنفيد البحوث والدراسات العلمية وتحليلها احصائيا باستخدام برنامج spss** ، جامعة الكويت (الكويت) ، 2005 ، ص 41

المطلب الثاني : عيينة الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع وباعتمادنا على اسلوب المقابلة اخترنا ان تكون عينة الدراسة مكونة من مدير المؤسسة بالإضافة الى المسؤول المكلف بالتسويق ، وقد حاولنا من خلال هذا الاختيار معرفة كل ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية سيرها بالإضافة الى تقنياتها وأساليبها في التصدير وتسويق منتجاتها ومعرفة كل ما يتعلق بالتصدير مدى نجاعته واهم المشاكل التي تواجهه.

المبحث الثاني : تقديم المؤسسة محل الدراسة

سيتم في هذا المبحث التطرق الى نبذة مختصرة حول المؤسسة محل الدراسة .

المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة

تعد مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات لمعالجة وتحوير التمر شركة ذات شخص وحيد وذات المسؤلية المحدودة الوحيد ERL من احد المؤسسات المتوسطة التي تنشط في مجال توظيب وتعليب التمور كذالك تصبير وتصدير الخضر والفواكه وتخزين الحبوب وتصدير المنتجات الغذائية هذه الاخيرة دخلت حيز الخدمة بتاريخ 2011/10/18 برأسمال قدره 10000.00 دج

تعتبر مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات من اهم المؤسسات التي تنشط في مجال الصادرات غير النفطية مقرها الاجتماعي بسيدي عمران ولاية وادي سوف .

تركز المؤسسة على نشاطها الاساسي وهو توظيب وتعليب التمور الموجهة للتصدير بعدة انواع وأشكال مختلفة تلبية لرغبات الزبائن والإنتاج وفق متطلبات السوق الدولية وفق مقاييس ومعايير عالمية وتسوق منتجاتها في مناطق مختلفة كأوروبا واسيا.

المطلب الثاني : نظام العمل بالمؤسسة وتوزيع العمال

سنعمد الى تقسيم هذا المطلب الى قسمين نضام العمل بالمؤسسة وتوزيع العمال .

اولا : نضام العمل بالمؤسسة

ان نظام العمل بالمؤسسة مقسم كالأتي :

بالنسبة للإداريين والعمال على حد سواء يعملون ثمان ساعات يوميا من الثامنة صباحا الى غاية السادسة عشر زوالا باستثناء ايام نهاية الاسبوع .

ثانيا : توزيع العمال

يسهر على نشاط المؤسسة مجموعة من العمال الدائمين والمؤقتين يتغير عددهم تبعا لكميات الانتاج المطلوبة حيث قدر عددهم سنة 2017 بـ 51 عاملا وموظفا مقسمين حسب المناصب وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 12 : توزيع عمال مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات

	الادارة	المحاسبة والمالية	قسم الانتاج	القسم التجاري	الامن	المجموع
اعوان التحكم	1	1	2	2	/	6
اعوان التنفيذ	2	/	40	/	3	45

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتم اعداد الهيكل التنظيمي بواسطة مسير المؤسسة وأعوان الادارة ويتم تعديله حسب الحاجة ، وفي ما يلي مكونات الهيكل التنظيمي :

1- مدير المؤسسة : وهو المسؤول الاول في المؤسسة يقوم بالتخطيط و التنظيم والتسيير والرقابة والتنسيق لكل ما يتعلق بشؤون الادارة حيث يسهر على سير المؤسسة كما هو مخطط له وذالك بهدف الوصول الى الاهداف المسطرة .

2- الامانة (السيكريتاريا) : وهي تحت اشراف مدير المؤسسة تقوم بالعديد من المهام منها الاستقبال ، الاتصالات ، تنظيم المواعيد ، تسجيل مختلف المراسلات .

3- قسم المحاسبة والمالية : يسهر على تسجيل جميع العمليات ومعالجة البيانات المحاسبية للإرادات والنفقات وكل العمليات التي من شانها التاثير على المركز المالي للمؤسسة كذالك اعداد الميزانيات ومختلف القوائم المالية للمؤسسة

4- قسم الانتاج : يعتبر من اهم الاقسام وأكبرها حيث يحتوي على جميع المراحل الانتاجية لتوظيب وتعليب التمور يحتوي على 3 ورشات اساسية يمر من خلالها منتوج التمور على شكل سلسلة انتاجية الى غاية تخزين المتوج التام في غرف التبريد.

5- القسم التجاري ينقسم الى قسم الشراء ومهمته تزويد المؤسسة بكل احتياجاتها من المواد الاولية والمواد الاستهلاكية لازمة ، وينقسم أيضا الى قسم التسويق ويتولى القيام بعمليات تسويق المنتجات والتعامل مع الاطراف التجارية الخارجية والتكفل بإبرام صفقات البيع وفوترتها ومراقبة التسليم ومتابعة الزبائن واستقبال طلباتهم

الشكل رقم 08 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة اللطيف متعدد الخدمات

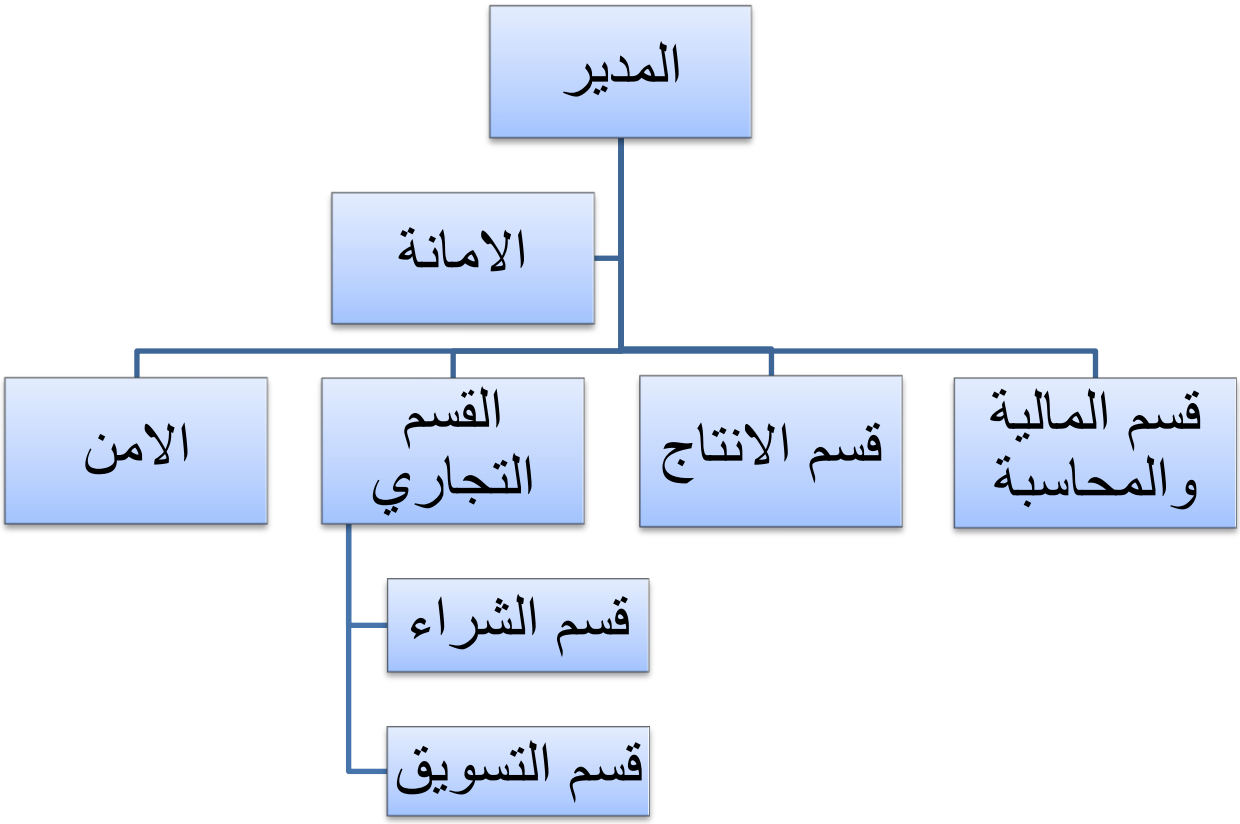

المصدر : معلومات مأخوذة من المقابلة

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التصدير

بعد تقديم المؤسسة محل الدراسة ، سنحاول في هذا المبحث دراسة مؤسسة متوسطة كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي من خلاله سنحاول التعرف على دورها ومدى اهميتها ونجاعتها في التصدير كونها من احدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر .

المطلب الاول : عرض نتائج المقابلة

لقد تم اجراء المقابلة بالاعتماد على مجموعة من النقاط التي نراها اساسية من حيث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرقها وأساليبها في التصدير والتسويق ، حيث خصصنا سؤالا او اكثر لكل نقطة وفي ما يلي سنحاول عرض اسئلة المقابلة مرفقة بالأجوبة .

اولا : نبذة شاملة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقد تم طرح الاسئلة المتعلقة بهذه النقطة على مدير المؤسسة وكانت الاسئلة والإجابات كالأتي :

س 1: ما هي اهمية المؤسسة الصغيرة او المتوسطة من منظوركم ؟

مدير المؤسسة : المؤسسة متوسطة الحجم مؤسسة سهلة الانشاء وسهلة التسيير بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى ، كذالك سهولة التحكم فيها والسيطرة عليها وذالك من خلال الاشراف والرقابة الشخصية على جميع الاقسام وعلى جميع وحدات الانتاج ، هذا ما يجعل المؤسسة تحت انضار المسير والمرؤوسين لذالك تسير وفق الخطط والاستراتيجيات المعمول بها ، كذالك السرعة في تنفيذ القرارات والتعليمات الادارية داخل المؤسسة كون المؤسسة صغيرة الحجم .

بالإضافة السهولة في رقابة المنتجات في جميع وحدات الانتاج هذا من جانب التسيير اما من جانب التسويق فتسويق المنتجات يعتبر بسيط الى حد ما باعتبار الاسواق المستهدفة محددة والكميات المسوقة ليست بالكميات الكبيرة جد التي يصعب تحديد مسار تسويقها بالرغم من انها تتعرض الى بعض المشاكل إلا انها تسير وفق الخطة المسطرة .

س 2: بمذا تتميز مؤسستكم وما هي خصائصها ؟

مدير المؤسسة : مؤسستنا مؤسسة خاصة انتاجية تتميز بتواجدها في منطقة تتوفر على المادة الاولية التي تحتاجها وهي التمور الخام فهي تستوعب كميات معتبرة من هذه المنطقة مما تتيح للفلاحين والمنتجين لمادة التمور فرصة تسويق منتجاتهم هذا ما يحفزهم على الزيادة في الانتاج .

كذالك امتصاص البطالة وخاصة كون هذه المؤسسة متواجدة بمنطقة نائية فهي تسهم في تخفيض البطالة الى حد ما في هذه المنطقة بالأخص .

س 3: ما هي اهم الصعوبات والعراقيل التي تعرقل مسيرتكم من حيث التسيير؟

مدير المؤسسة : من اهم الصعوبات والعراقيل هي التفاوت بين وفرة المادة الاولية (التمر الخام) وحجم الطلب في السوق الدولية احياننا تكون المادة الاولية متوفرة والسوق الدولية في حالة ركود او زيادة حدة المنافسة من طرف مؤسسات في المشرق العربي وخاصة انهم يقوم بإنتاج تمور انواع مختلفة منخفضة التكاليف بالمقارنة مع منتوج الدقلة نور وسعرها ينافس اسعار منتوجنا (دقلة نور) حيث ان تكاليف انتاجه مرتفعة مقارنتا مع المنتوجات الاخرى يرجع هذا السبب بنقص وعي المستهلك في الدول الاجنبية ونقص الدعاية والإشهار لمنتوج الدقلة نور في الخارج .

و احيانا يكون الطلب مرتفع والمادة الاولية تشهد ندرة بسبب المنافسة في السوق الداخلية هذا ما يسبب ارتفاع اسعارها.

كذالك اهم مشكلة هي صعوبة التنبؤ بالكميات المراد تسويقها لأنها تخضع لعوامل خارجية وتوفير المادة الاولية كونها تتوفر في موسم واحد فقط وهو فصل الخريف ، هذا ما يحتم علينا شراء كميات معتبرة وتخزينها بالرغم من توافرها خلال طيلة العام إلا ان اسعارها في غير موسم الخريف تكون مرتفعة وإذا قمنا بشرائها في موسمه بكميات كبيرة لا يتم تصريف المنتجات في وقت وجيز و المردودية تكون بطيئة نوعا ما ، كذالك تحتاج الى غرف تبريد ومساحات كبيرة لإستعاب كل السلع هذا ما يزيد حجم تكاليف الانتاج .

س 4: ما هي مصادر وأساليب التمويل في مؤسستكم ؟

مدير المؤسسة : تعتمد مؤسستنا على التمويل الذاتي احيانا تحتاج الى قروض الاستغلال قصيرة المدى في حالة انعدام السيولة .

س : ما هي اهدافكم ؟

مدير المؤسسة : الهدف الاهم هو الاستمرارية في النشاط قبل الارباح ، كذالك كسب حصة سوقية كون المؤسسة صغيرة مقارنة مع المنافسين وجديدة في السوق الدولية .

كذالك توسيع المؤسسة لإستعاب طاقة انتاجية جديدة وبالتالي زيادة توظيف اليد العاملة كذالك زيادة امتصاص السلع الراكدة من مادة التمور في السوق المحلية وتصديرها للخارج بعد مطابقتها للمواصفات ومعايير الجودة العالمية .

س 5: من منظوركم هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في الاقتصاد الوطني بالأخص في مجال التجارة الدولية والتصدير ؟

مدير المؤسسة : نعم . بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال التصدير هي مؤسسات صغيرة مقارنة مع المؤسسات الكبرى إلا انها رائدة في الاسواق الدولية وتنافسها في الجودة ، فقد دخلت لأسواق جديدة في انحاء العالم بعدما كانت المؤسسات الكبرى هي المسيطرة على التصدير سابقا و تنشط في اسواق محددة كفرنسا وروسيا فقط ، اما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دخلت لعدة اسواق جديدة ، هذا ما يسهل على المنتجين تسويق منتجاتهم وتشجيعهم على زيادة الانتاج بوجود مؤسسات تسهر على تسويق منتجاتهم .

كذالك تضيف قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال جلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة اخرى فهي تساهم في اثراء الخزينة العمومية من خلال الضرائب والرسوم .

ثانيا : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دورها وأساليبها في التصدير

وقد تم طرح الاسئلة المتعلقة بهذه النقطة على مدير المؤسسة وكانت الاسئلة والإجابات كالأتي :

س 1: ما هي الطرق والأساليب التي تتبعونها في عملية التصدير ؟

مدير المؤسسة : التصدير يمر عبر مراحل :

المرحلة الاولى : تقييم الأسواق المحتملة في الخارج بناء على المنتج المراد تصديره.

المرحلة الثانية : جمع المعلومات عن شروط المواصفات ومعايير الجودة في البلد المراد التصدير إليه

المرحلة الثالثة : يجب ان تتوفر نماذج للسلع المنتجة من طرف مؤسستنا لاستعمالها كسلعة عرض

المرحلة الرابعة : الاتصال بالعملاء في الخارج وتتم عن طريق 3 طرق يختلف استخدامها حسب الحالة منها :

1- المشاركة في المعارض الدولية التي تقام داخل او خارج الوطن حيث نقوم بعرض سلع مؤسستنا

2- الاشهار والدعاية عن طريق شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي

3- الطريقة الثالثة ونادرا ما نستعملها وهي الاتصال بوسيط او وكيل اعمال هو من يقوم بالترتيبات الازمة للبيع في البلد المصدر اليه.

المرحلة الخامسة : التفاوض والاتفاق مع المستورد حول شروط وبنود العقد ومنها الكميات ، الجودة ، التعبئة ، شروط التعريف وتأشير المنتج ، ألأسعار آليات الدفع، وسائل نقل وتسديد الشحنات.

المرحلة السادسة : الاجراءات القانونية

1- نقوم بإعداد فاتورة شكلية للعميل المستورد تتضمن نوع السلعة المتفق عليها ، ثمن الوحدة المتفق عليه ، المبلغ الاجمالي كذالك تتضمن بيانات المؤسسة والبنك وتقنية الدفع ورقم التعريفة الجمركية وكل ما يتعلق بالصفقة محل الاعتماد. هذه الفاتورة المبدئية هى ناتج اتصال بين المستورد و المورد عن طريق الايميل او الاتصال المباشر.(انظر الملحق رقم 01)

2- نقوم باصدرا شهادة التزام (engagement) تحتوي على المعلومات المتعلقة بمؤسستنا تتضمن اسم والمقر الاجتماعي للمؤسسة ، مبلغ السلعة المباعة ، المعلومات المتعلقة بالمستورد اسم المؤسسة ومقرها الاجتماعي .(انظر الملحق رقم 03)

3- نقوم باستخراج الشهادة الصحية لضمان المتنوج من طرف التعاونية الفلاحية متعددة النشطات بعد رقابة المنتوج المراد تصديره و معاينته ونقوم بإرسالها للمستورد تحتوي هذه الوثيقة على معلومات حول المنتج وزن الوحدة ، عدد الوحدات ، الوزن الصافي الاجمالي ، رقم الفاتورة ، المعلومات المخبرية المتعلقة بالمنتج بالإضافة الى ذالك المعلومات المتعلق بالمستورد .(انظر الملحق رقم 05)

4- يتم اصدار بوليصة الشحن يصدرها الخط الملاحي أو الوكيل الملاحي أو شركه الوسيط وتصدر بعد إتفاق بيننا وبين المشتري علي طريقة الشحن طبقا لاتفاقيات التجارة الدوليه وبعد فتح الإعتمادات المستنديه وخلافة ، وتتمثل أهميه بوليصة الشحن في أشياء كثيرة فهي مثل العقد الذي بين الثلاث أطراف الخط الملاحي والبائع والمشتري ويذكر فيها الشاحن والمستلم مكان الشحن ومكان التفريغ وتاريخ الشحن وإسم الباخرة أو الطائره ورقم الرحلة ووصف البضاعه والوزن وعدد الطرود وهل التغليفات مدفوعة بالخارج أم لا وتحتوي علي رقم الحاويه و الخط الملاحي وأيضا تعتبر البوالص الاصليه مهمة جدا لجميع الأطراف حيث لا يمكن للخط الملاحي إعطاء إذن التسليم للعميل بدون البوالص الاصليه لابد أن تسلم البولص الاصليه للخط الملاحي لفسح البضاعه وإعطاء المخلص الجمركي إذن التسليم . (انظر الملحق رقم 06)

5- نقوم بإعداد الفاتورة وتتضمن كل المعلومات المذكورة سابقا الفاتورة الشكلية .(انظر الملحق رقم 02)

6- يتم اصدار شهادة المنشاء وهي شهادة تصدر عن الغرفة التجارية للبلد المصدّر تبين مكان صنع أو إنتاج البضاعة المراد تصديرها. تعتبر وثيقة ضرورية للتعرف على جنسية البضاعة بغية تقدير نسب الرسوم التي ستفرض عليها أو المعاملات التفضيلية التي ستمنح لها. تمكن شهادة المنشأ من منع دخول السلع المقاطعة اقتصاديا أو الممنوعة .(انظر الملحق رقم 08)

7- يقوم المستورد بطلب فتح الاعتماد المستندي لدى البنك حسب الشروط المدونة في الفاتورة الشكلية ويتم وفق المراحل التالية : (انظر الملحق رقم 07)

7-1- يتقدم المستورد بطلب إلى بنكه لفتح الاعتماد المستندي وذلك بتعبئة نموذج خاص معد لهذه الغاية عادة ويتم تحديد الشروط الخاصة بفتح الاعتماد على أن تكون متوافقة مع الأعراف والقواعد الدولية للاعتمادات المستندية فيتم تحديد قيمة الاعتماد والمستندات المطلوبة وتاريخ الشحن وتاريخ انتهاء الاعتماد وما إلى ذلك. كما يقوم المستورد بالتوقيع على الشروط العامة لفتح الاعتمادات المستندية ويفوض البنك بقيد المصاريف والمدفوعات المتعلقة بالاعتماد على حسابه لدى البنك.

7-2- يقوم البنك بدراسة طلب فتح الاعتماد المستندي للتأكد من استيفائه جميع الشروط العامة والبيانات المطلوبة وموافقته للأنظمة والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية. ثم يقوم البنك بتدوين معلومات طلب فتح الاعتماد على كتاب الاعتماد المستندي المعتمد من البنك ويتم التوقيع عليه من قبل المفوضين من البنك ويتم إرساله إلى البنك المراسل في بلد المصدر بعد التأكد من وجود رصيد كاف يغطي التأمينات النقدية والعمولة والمصاريف الأخرى بحساب العميل المستورد.

7-3- يتم اقتطاع التأمينات النقدية والعمولة والمصاريف البريدية المتعلقة بالاعتماد المستندي من حساب العميل المستورد ، ومن الجدير بالذكر أن نسب التأمينات النقدية والعمولة قد تختلف من عميل لآخر طبقاً لمركزه المالي وخبرة البنك مع هذا العميل ونوع البضاعة المستوردة ووسيلة الشحن ، وتحدد هذه النسب عادة عند إعطاء العميل تسهيلات في الاعتمادات المستندية.

7-4- يتم تسجيل المعلومات المتعلقة بالاعتماد المستندي في سجل خاص يسمى سجل الاعتمادات المستندية والذي يحتوي على أهم البيانات المتعلقة بالاعتماد المستندي ومنها رقم الاعتماد المستندي ومبلغه بالعملة المحلية والأجنبية واسم العميل فاتح الاعتماد واسم المستفيد وتاريخ فتح الاعتماد وغيرها...

7-5- بعد استلام البنك المراسل كتاب الاعتماد فإنه يقوم بتبليغ المستفيد بذلك والذي بدوره يقوم بدراسة هذا الاعتماد للتأكد من موافقته مع الشروط المتفق عليها مع المستورد وإمكانية تحضير المستندات المطلوبة بالاعتماد. وبعد ذلك يقوم المستفيد بتجهيز البضاعة واستصدار المستندات المطلوبة بالاعتماد ويتم تسليمها للبنك المراسل أو البنك المشتري الذي يرسلها بدوره إلى البنك فاتح الاعتماد.

7-6- عند استلام البنك فاتح الاعتماد المستندات فإنه يقوم بتدقيقها جيداً للتأكد من موافقتها مع شروط الاعتماد الصادر وأنها حديثة وغير متقادمة، كما يجب التأكد من مطابقة مضمون المستندات مع بعضها البعض وعدم وجود تعارض بينها من حيث الوصف والكميات وتاريخ الشحن وما شابه، ومن الجدير بالذكر أن القرار الذي يتخذه البنك بدفع قيمة المستندات أو عدم دفع قيمتها يعتبر من الأهمية لكل من البنك والمصدر والمستورد؛ فالبنك يعرض نفسه للخسارة في حالة دفع قيمة

المستندات مع عدم مطابقتها لشروط الاعتماد المفتوح لأن المستورد يستطيع أن يرفض دفع قيمة مستندات الاعتماد في حالة عدم مطابقتها مع الشروط الموجودة بالاعتماد والمتفق عليها مسبقاً.

8- التخليص الجمركي بإمكان مؤسستنا القيام بالإجراءات الجمركية ولكن من الافضل ان يقوم بها مخلص جمركي نظراً لان المخلص الجمركي عنده من الخبرة ما يؤهله لحل اي مشكلة قد تطرأ وذلك يجعله اسرع في انهاء الاجراءات حتي لايقوم ميناء الوصول باحتساب ما يسمي بالأرضيات لان ذلك قد يقلل كثيرا من الربح, ولشرح كيفية حدوث عملية التخليص الجمركي نضعها في شكل خطوات:

8-1- وصول الحاوية او ناقلة الحاويات إلي الميناء ثم البدء بتفريغ الحاويات ويستغرق ذلك من يوم إلي يومي عمل.
8-2- يقوم المخلص بسحب إذن التسليم من الوكيل الملاحي.
8-3- يقوم المخلص بتقديم نموذج إقرار القيمة الجمركية بناءً علي الفواتير المقدمة.
8-4- تقوم سلطات الجمارك بالكشف على السلعة وتثمينها.
8-5- في حالة احتاجت السلعة الي موافقة جهات العرض يقوم مندوب من الجمارك بأخذ عينة وإرسالها لجهة العرض.
8-6- يقوم المخلص بدفع الضريبة الجمركية ومصاريف العرض إن وجدت.
8-7- يقوم المخلص بالتعاقد مع شركة نقل داخلي ثم تحمل الشحنة ثم تمر عبر أشعة الكشف ثم تخرج من الميناء.

س 2 : ماهي معدل الكمية التي تصدرونها من مادة التمور خلال السنة الواحدة ؟

مدير المؤسسة : نقوم بتصدير بمعدل حاويتين شهريا أي ما يقارب 200 طن سنويا بالتقريب تختلف الكمية حسب ظروف السوق الدولية والمحلية لكن هذا الرقم يمكن أن يتضاعف من خلال تطوير وسائل الإنتاج لدى المؤسسة التي تستطيع استيعاب 50 طن شهريا أي ما يقارب 500 طن سنويا

س 3 : ما هي الاسواق المستهدفة من قبل مؤسستكم ؟

مدير المؤسسة : حاليا نتعامل مع فرنسا وروسيا واسبانيا حيث تعتبر هذه الدول الزبائن الاكبر لمادة التمور الجزائرية كذالك نتعامل مع دول الخليج العربي ودول وجنوب شرق اسيا .

س 4 : ما هي اهم المشاكل والعراقيل التي تعترض عملية تصدير منتوجكم ؟

مدير المؤسسة : نتعرض لعدة مشاكل وعراقيل اثناء عمليات التصدير من اهمها المنافسة القوية من طرف المانيا وفرنسا وتونس حيث ان ألمانيا وفرنسا تحقق عائدات هامة من وراء استزاد المنتوجات الجزائرية بأسعار منخفضة و اعادة تصديرها الى بلدان اخرى اوروبية وأمريكية ، كذالك تونس تعتبر منافسا قويا للجزائر في مجال التمور رغم كون ان التمور المنافسة اقل جودة .

س 5 : هل تعتقدون حسب نظركم ان صادرات التمور لها مكانة ضمن الصادرات الوطنية غير النفطية ؟

مدير المؤسسة : منتوج التمور يعتبر مهم في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حيث ان الجزائر تمتلك ثروة هائلة من مادة التمور وتصنف في المرتبة الرابعة عالميا بنسبة تقدر بـ 14 % من اجمالي الانتاج العالمي لمادة التمور بعد مصر والسعودية وإيران على الترتيب ، إلا ان الجزائر تصدر اقل من نسبة 3 % من اجمالي انتاجها وذالك بسبب المشاكل العديدة التي يتعرض لها منتوج التمور من اهمها المضاربة في الاسواق المحلية مما يرفع من سعره داخل الوطن والتالي يرتفع سعره في الخارج وهذا ما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمؤسسات المصدرة في الاسواق الدولية .

المطلب الثاني : تحليل وتفسير نتائج المقابلة

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل الاجابات المتحصل عليها تبعا للأسئلة المطروحة على مدير مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات بغية التعرف على اهمية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التصدير ، وكذا مكانة المنتوجات المصدرة من قبل هذه المؤسسات في الصادرات الوطنية غير النفطية .

اولا : نبذة شاملة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقد تم طرح 5 اسئلة وكان تحليلها كالتالي :

1 – اهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

من خلال الاجابة التي تلقيناها من السيد مدير المؤسسة حول هذا السؤال تبين ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في الاقتصاد والتصدير .

2- مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال الاجابات المتعلقة بهذا السؤال تبين ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأهمية بالغة كونها تنتشر في عدة مناطق منها المناطق النائية فهي تسهم في امتصاص البطالة وتستوعب منتجات محلية هذا وبالتالي يؤثر ايجابا على نجاح المؤسسة .

3- اهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال اجابات السيد مدير المؤسسة حول هذا السؤال تبين ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه منافسة قوية في السوق الدولية بسبب نقص بعض المؤهلات للتسويق والتصدير كالدعاية والإشهار لمنتجاتها .

4- مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال الاجابات المتعلقة بهذا السؤال تبين ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات حيث تعتمد على اساليب مختلفة في تمويلها حسب الحاجة وحسب ظروف كل مؤسسة .

5- اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال الاجابات المتعلقة بهذا السؤال تبين ان اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تختلف على اهداف المؤسسات الكبرى وهي الاستمرارية في النشاط وكسب اكبر حصة سوقية ممكنة

ثانيا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها وأساليبها في التصدير.

وقد تم طرح 5 اسئلة وكان تحليلها كالتالي :

1-طرق وأساليب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التصدير .

من خلال الاجابة المقدمة من طرف مدير المؤسسة فان اساليب التصدير المتبعة هي اساليب مضبوطة ومتعارف عليها دوليا وفق القانون ومفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة على حد سواء .

2- معدل الكمية التي تصدرها مؤسسة متوسطة (اللطيف متعدد الخدمات).

من خلال الاجوبة المتعلقة بسؤال الكمية المصدرة والطاقة الانتاجية لمؤسسة متوسطة واحدة فانها بالنسبة لمجهوداتها وطاقتها الانتاجية فإنها تقوم بتصدير كميات لابأس بها وبالتالي سينعكس هذا على اجمالي الصادرات بالإيجاب اذا ما قورنت بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تمت دراسة مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات كعينة رغم انه لا يمكن اسقاطها على كل المؤسسات المصدرة ولكنها تعطي لنا صورة مقربة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة .

3- الاسواق المستهدفة من قبل مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات .

تبين ان الاجابة المتعلقة بهذا السؤال ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستهدف نفس الاسواق التي تستهدفها جل المؤسسات في الجزائر سواء كانت مؤسسات عمومية او مؤسسات خواص بغض النظر عن الحجم .

اهم المشاكل والعراقيل التي تعترض عمليات تصدير التمور .

من خلال الاجابات المقدمة من طرف المدير يتين انه هناك العديد من المشاكل والعراقيل نذكر اهمها :

- المنافسة القوية في السوق الدولية .
- عدم القدرة على التكيف مع السوق المحلية بسبب المضاربة .
- ارتفاع اسعار المواد الاولية .
- صعوبة ايجاد يد عاملة مؤهلة اذ يجب على المؤسسة تحمل تكاليف اضافية من جراء عمليات التربص.
- صعوبة الترويج للمنتوج في السوق الدولية .

- التأخر في سداد المستحقات من قبل الزبائن .

4- مكانة منتوج التمور في الصادرات الوطنية .

باعتبار منتوج التمور احد المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات ومن خلال الاجابات المقدمة من طرف السيد مدير المؤسسة تبين ان منتوج التمور لازال يعاني من بعض المشاكل رغم ان الجزائر تقوم بإنتاج وفير إلا انه صادراته ضئيلة بسبب المضاربة عليه في السوق المحلية مما يقلل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في الاسواق الدولية .

خلاصة

ان دراستنا الميدانية لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات غير النفطية سمحت لنا بالتعرف على دور هذه المؤسسات في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

وقد تم اختيار مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات لتحويل التمر كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها احدى المؤسسات التي تنشط في مجال الصادرات غير النفطية في الجزائر حيث تصدر هذه الاخيرة ما يقارب 200 طن سنويا، حيث تبين رغم صغر حجمها الى انها تضاهي عمل المؤسسات الكبرى من حيث الجودة وتقديم المنتوج بالرغم من انها تنقصها بعض مؤهلات التسويق في السوق الدولية إلا انها قادرة على رفع التحدي في ضل الظروف الاقتصادية الراهنة للبلاد خاصة .

الخـــــاتمة

- **الخاتمة**

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاقتصادية في مجال الصادرات غير النفطية في الجزائر ، نظرا للدور الذي أضحت تلعبه ، باعتبارها رائدا حقيقيا ، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل، فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر .

رغم المحاولات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لتنويع الصادرات إلا انه لايزال اقتصادا ريعيا شبه كلي ، حيث ان الصادرات خارج المحروقات تمثل جزء بسيط جدا من اجمالي الصادرات .

من خلال دراستنا الميدانية في مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات تبين ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على رفع التحدي رغم صغر حجمها وقلة صادراتها إلا ان هذا الامر متوقف على عدد المؤسسات المشابهة لها اذ ان هذا النوع من المؤسسات ضيئل جدا مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالات اخرى غير التصدير .

- **اختبار الفرضيات**

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى :

الفرضية الاولى : اغلب الموسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في مجال التصدير خارج المحروقات ، حيث توصلنا الى نفي صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا تبين ان اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الخدمات وقطاع الاشغال العمومية سنة 2016 ما مجموعه 467816 مؤسسة وهذه المؤسسات لا تساهم في التصدير في المقابل نجد المؤسسات الفلاحية والصناعية التي تساهم في التصدير لنفس السنة ما مجموعه 39295 مؤسسة .

الفرضية الثانية : عرفت الصادرات خارج المحروقات نموا كبيرا بفعل نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تبنته الجزائر، حيث توصلنا الى نفي صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا ان الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2006-2007 لم تتعدي ما نسبته 6.17 % في سنة 2006 وهذه النسبة تمثل فقط 1781 مليون دولار من مجموع الصادرات الكلية اذ ان هذه النسبة لا تمثل قيمة حقيقة وذالك بسبب تذبذب سعر صرف العملة الجزائرية ، حيث انها بلغت اعلى قيمة في سنة 2014 وكانت تمثل هذه القيمة 2810 مليون دولار امريكي حيث تمثل هذه القيمة فقط 4.47%من مجموع الصادرات الكلية .

نستنتج ان الاستراتيجيات المنتهجة للتنويع الاقتصادي لم تنجح لحد الان ولم تصل الى الاهداف المسطرة .

الفرضية الثالثة : تساهم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في زيادة تطوير الصادرات الغير نفطية، حيث توصلنا الى اثبات صحة هذه الفرضية من خلال اجراء المقابلة التي قمنا بها في مؤسسة اللطيف متعدد الخدمات تبين انها مؤسسات صغيرة مقارنة مع المؤسسات الكبرى الا انها رائدة في الاسواق الدولية وتنافسها في الجودة ، فقد دخلت لأسواق جديدة في انحاء العالم بعدما كانت المؤسسات الكبرى هي المسيطرة على التصدير سابقا وذالك بمطابقتها للمعايير ومقاييس التجارة الدولة.

النتائـــج

من خلال الدراسة نستنتج ان :

1- الاقتصاد الجزائري لايزال اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل شبه كلي على الصادرات النفطية بالرغم من الجهود المبذولة حيث انه لم يتم الى حد الان تحقيق الاهداف المسطرة.
2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نتاج الانفتاح على المحيط وذالك بسبب التطورات الاقتصادية و السياسة المنتهجة من طرف الدولة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر حيث ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدياد مستمر .
3- اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوجهة لقطاع الخدمات وقطاع الاشغال العمومية حيث انهما لا يساهمان في التصدير بخلاف المؤسسات الفلاحية والصناعية .
4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات تتشكل في المنافسة القوية في السوق الدولية والمضاربة في السوق المحلية مما يسبب في ارتفاع تكاليف الانتاج .
5- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في زيادة الصادرات الا ان عدد المؤسسات المصدرة قليل مقارنة مع المؤسسات الاخرى .

- **التوصيات**

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي :

- ضرورة تنويع الاقتصاد خارج المحروقات وذالك بالاهتمام بقطاع الصناعة والزراعة .
- ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة التي قامت بها بعض الدول في مجال تنمية صادراتها غير النفطية .
- تشجيع المستثمرين على الاستثمار في مجال الصادرات غير النفطية بالقيام بجميع التسهيلات الازمة
- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة وترقيتها .
- انتهاج استراتيجيات من شانها تسهل عمليات التصدير خارج المحروقات .
- ايجاد حلول في الاسواق المحلية والحد من المضاربة وذالك لتوفير جو ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأقلم في الاسواق الدولية .
- دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الملاحق

الملحق رقم 01 : فاتورة شكلية

ش.ذ.م.م. اللطيف متعددة الخدمات معالجة وتحويل التمر
EURL LATIFE Multi - Services Traitement & transformation de la Datte

Sidi-Amrane le, 30-11-2017

FACTURE PROFORMAT N°: 01/ 2017

FACTURE: proforma N° 01 Expo-17 — فاتورة شكلية رقم : 01 للتصدير 2017

Doit à : Sarl Al nakhla Al mothmirah Li Tijarah — المطلوب من : شركة النخلة المثمرة للتجارة

RC.N°: 101804 — رقم السجل التجاري: 101804

Titre : Dawar Alwihda 4 aqar 40 rawdat at tahwil Doha Qatar — العنوان : دوار الوحدة 4عقار40 روضة التحويل الدوحة قطر

tél: 00 97450273631

N°	Désignation	Quantité	Poids net	Prix usd Kg	Montent usd
1	Dattes conditionnees Ravi 500kg	667	4002	$1.00	$4,002.00
	Total	667	4002		$4,002.00

Arrêtée la présente Facture proformat à la somme de : Quatre Milles Deux Dollars usd.

Mode de règlement..... : Virement libre
Origine et provenance..... : Algérie
Catégorie ..... : 1 Fist
Tarif douanier ..... : 08 04 10 10 00
Certificat phytosanitaire.....:
valeur fret..... : f.o.b alger
Lieu dembarquement .....: Aéroport d'Alger- Houari Boumediene
Nombre de palettes ..... :
Nombre de cartons de dattes conditionnees..... : 667 cartons deglet nour /ravi (6kg)

Le Gérant,
Mr BOULAL Abdellatif

اللطيف متعدد الخدمات معالجة و تحويل التمر 0550.46.73.70 سيدي عمران .جامعة - الوادي

RC: 11 B 0543399-39/00 IF: 0 011 3930 90088 33 AI: 3930 00000 54
NIF : 001139054339961 - swift : BEXADZALDOE - BANQUE BEA TOUGGOURT : 00200088088220044286
MOBIL : 0550 46 73 70 /Tél.FAX 032 16 14 08 Email: boulal56@hotmail.com Adresse : Sidi-Amrane W. d'EL-OUED

الملحق رقم 02 : فاتورة

ش.ذ.م.م. اللطيف متعددة الخدمات معالجة وتحويل التمر

EURL LATIFE Multi - Services Traitement & transformation de la Datte

Sidi-Amrane le, 30-11-2017

FACTURE N°: 01/ 2017

FACTURE: N° 01 Expo-17
Doit à : Sarl Al nakhla Al mothmirah Li Tijarah
RC.N°: 101804
Titre : Dawar Alwihda 4 aqar 40 rawdat at tahwil Doha Qatar
tél: 00 97450273631

فاتورة رقم : 01 للتصدير 2017
المطلوب من : شركة النخلة المثمرة للتجارة
رقم السجل التجاري: 101804
العنوان : دوار الوحدة 4عقار40 روضة التحويل الدوحة قطر

N°	Désignation	Quantité	Poids net	Prix usd	Montant usd
1	Dattes conditionnees Ravi 500kg	667	4002	$1.00	$4,002.00
	Total	667	4002		$4,002.00

Arrêtée la présente Facture à la somme de : Quatre Milles Deux Dollars usd.

Mode de règlement..... : Virement libre
Origine et provenance..... : Algérie
Catégorie ..... : 1 Fist
Tarif douanier ..... : 08 04 10 10 00
Certificat phytosanitaire.....:
valeur fret..... : f.o.b alger
Lieu dembarquement .....: Aéroport d' Alger - Houari Boumediene
Nombre de palettes ..... :
Nombre de cartons de dattes conditionnees..... : 667 cartons deglet nour /ravi (6kg)

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE TOUGGOURT
SCE ANTENNE ETRANGER
DOMICILIATION
30 03 03 2017 4 CT 00001 USD
DU : 06/12/2017

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
MANSOURI Abdelkader
CHEF DE SCE COMMERCE EXTERIEUR

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE * SERVICE COMMERCE EXTERIEUR * AGENCE DE TOUGGOURT

Le Gérant,
Mr BOULAL Abdellatif

RC: 11 B 0543399-39/00 IF: 0 011 3930 90088 33 AI: 3930 00000 54
NIF : 001139054339961 – swift : BEXADZALDOE – BANQUE BEA TOUGGOURT : 00200088088220044286
MOBIL : 0550 46 73 70 /Tél.FAX 032 16 14 08 Email: boulal56@hotmail.com Adresse : Sidi-Amrane W. d'EL-OUED

الملحق رقم 03 : شهادة التزام

ش.و.ذ.م.م. اللطيف متعددة الخدمات معالجة وتحويل التمر

EURL LATIFE Multi - Services Traitement & transformation de la Datte

Sidi-Amrane le, 30-11-2017

ENGAGEMENT

je soussingné Mr: BOULAL ABDELATIF représentant légale de la société.
Raison sociale: EURL LATIFE MULTI SERVICES.
Adresse:SIDI AMRANE DJAMAA W EL OUED.
NIF : 001139054339961
MONTANT:..... $4,002.00 usd
NOM DU CLIENT: Sarl Al nakhla Al mothmirah Li Tijarah
Adresse Dawar Alwihda 4 aqar 40 rawdat at tahwil Doha Qatar
Mengage au nom de la société due le montant du produit exporté sera rapatrie dans les délais.

CACHET ET SIGNATURE

اللطيف متعدد الخدمات
معالجة و تحويل التمر
سيدي عمران - جامعة - الوادي

بولال عبد اللطيف

RC: 11 B 0543399-39/00 IF: 0 011 3930 90088 33 AI: 3930 00000 54
NIF : 001139054339961 BANQUE BEA TOUGGOURT RIB : 00200088088220044286
Tél: 0550 46 73 70 032 25 17 80 Email: boulal56@hotmail.com Adresse : Sidi-Amrane W. d'EL-OUED

الملحق رقم 04 : طلب تسجيل الصادرات

ش.و.ذ.م.م. اللطيف متعددة الخدمات معالجة وتحويل التمر
EURL LATIFE Multi - Services Traitement & transformation de la Datte

Sidi Amrane le: 30-11-2017

A Monsieur
Le Directeur de l'Agence BEA
Touggourt

OBJET : Demande Domiciliation à l'Export

Nous vous prions Monsieur , d'ouvrir un dossier de domiciliation à l'exportation désigné ci-après:

* Produit ou nature ..... 667 cartons deglet nour /ravi (6kg)
* Montant en devises..... $4,002.00 usd
* Contre valeur en dinars.. :
* Nom et pays du client.... Sarl Al nakhla Al mothmirah Li Tijarah
* contrat incoterms..... f.o.b alger
* Tarif douanier.....: 08 04 10 10 00
* Lieu dembarquement....: Aéroport d'Alger- Houari Boumediene
* Lieu dédouanemen.....:

Meilleures Salutation

Veuillez trouver ci-joint pour ce faire :
* Facture proformat N°01 Expo-17

Le Gérant,

اللطيف متعدد الخدمات معالجة و تحويل التمر سيدي عمران . جامعة . الوادي

بولال عبد اللطيف

RC: 11 B 0543399-39/00 IF: 0 011 3930 90088 33 AI: 3930 00000 54
NIF : 001139054339961 BANQUE BEA TOUGGOURT RIB : 00200088088220044286
Tél: 0550 46 73 70 032 25 17 80 Email: boulal56@hotmail.com Adresse : Sidi-Amrane W. d'EL-OUED

الملحق رقم 05 : الشهادة الصحية

CO COOPERATIVE AGRICOLE
D'ACTIVITES POLYVALENTES
BISKRA

BISKRA LE: 10/12/2017

Agt N° 03/03/07 page 01
M F / 099107010204743
AI / 07017105123

N°: 2360 /2017

ATTESTATION DE DESINSECTISATION

Nous soussigné CAAP de la Wilaya de BISKRA, Attestons par la Présente avoir procéder à la désinsectisation en date du :**07/12/2017** pour le compte de l'établissement : **EURL LATIFE MUTI SERVICES .**

marchandise comme suit.

Datte Deglet Nour Ravier 500kg de **667**colis poids total : **4002kg**

Facture export N°01/2017 du :30/11/2017

Traitement par: **Phosphure D'hydrogène PH 3**

Durée : **72 Heures**

Concentration en Comprimé de 3 gr m/3

Température 20degrés Celsius sous bâche

Au profit du client : **SOCIETE EL NAKHALA MOTHEMIRA DOHA QATAR.**

Cette Attestation est délivrée pour servir est valoir ce de droit .

LE DIRECTEUR

Coopérative Agricole D'Activité Polyvalente BISKRA
RUE EL QODS BP 82 BISKRA ALGERIE/ Tel : 033 52 02 29 / FAX : 033 52 01 57
Email:info@caap-biskra.com

الملحق رقم 06 : بوليصة الشحن

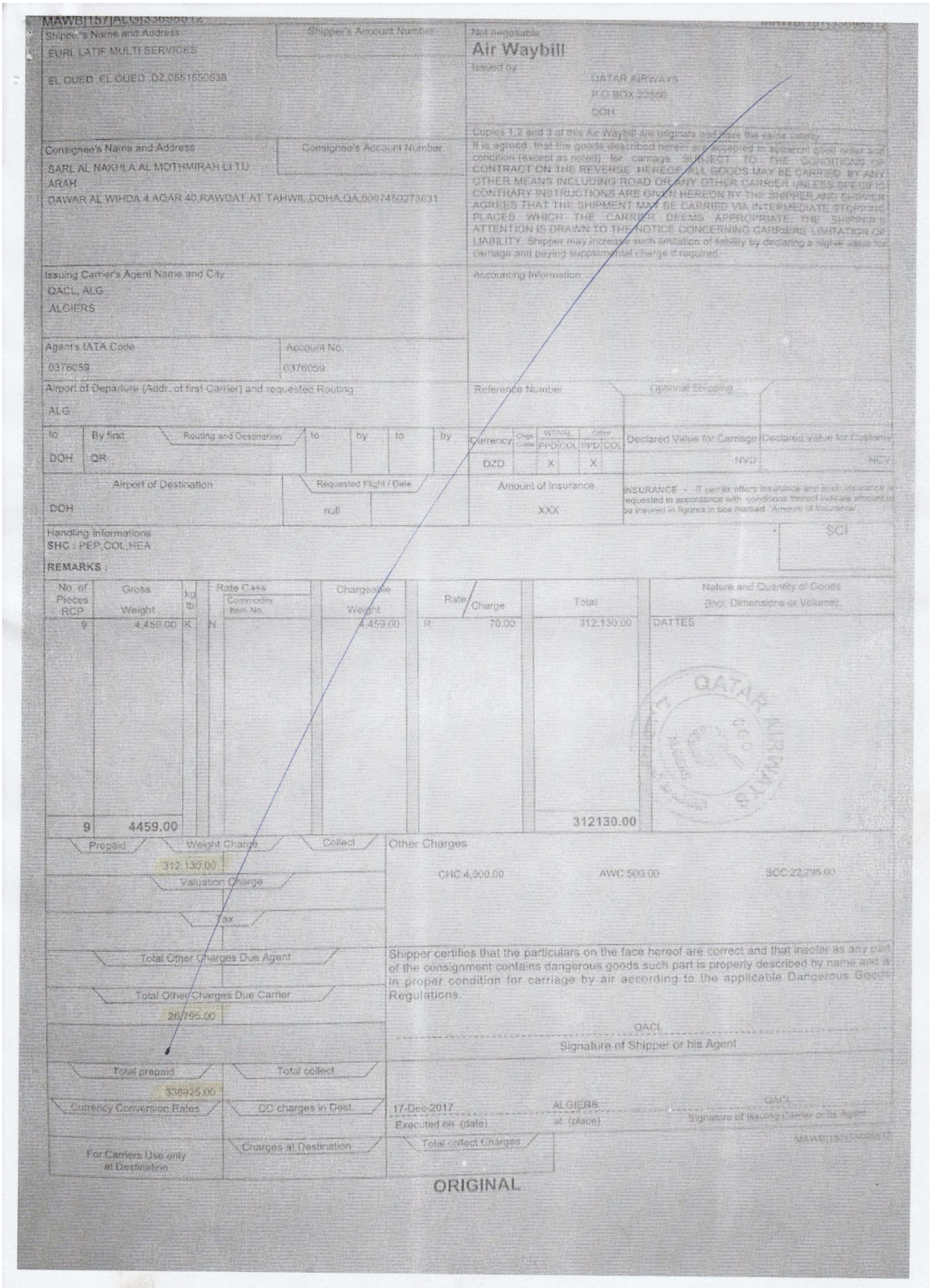

MAWB[157]ALG[5309612]

Shipper's Name and Address
EURL LATIF MULTI SERVICES
EL OUED EL OUED DZ 0551600538

Shipper's Account Number

Not negotiable
Air Waybill
Issued by
QATAR AIRWAYS
P.O BOX 22550
DOH

Copies 1,2 and 3 of this Air Waybill are originals and have the same validity.

Consignee's Name and Address
SARL AL NAKHLA AL MOTHMIRAH LI TIJ ARAH
DAWAR AL WIHDA 4 AOAR 40 RAWDAT AT TAHWIL DOHA QA 0097450273631

Consignee's Account Number

It is agreed that the goods described herein are accepted in apparent good order and condition (except as noted) for carriage SUBJECT TO THE CONDITIONS OF CONTRACT ON THE REVERSE HEREOF. ALL GOODS MAY BE CARRIED BY ANY OTHER MEANS INCLUDING ROAD OR ANY OTHER CARRIER UNLESS SPECIFIC CONTRARY INSTRUCTIONS ARE GIVEN HEREON BY THE SHIPPER AND SHIPPER AGREES THAT THE SHIPMENT MAY BE CARRIED VIA INTERMEDIATE STOPPING PLACES WHICH THE CARRIER DEEMS APPROPRIATE. THE SHIPPER'S ATTENTION IS DRAWN TO THE NOTICE CONCERNING CARRIERS LIMITATION OF LIABILITY. Shipper may increase such limitation of liability by declaring a higher value for carriage and paying supplemental charge if required.

Issuing Carrier's Agent Name and City
QACL, ALG
ALGIERS

Accounting Information

Agent's IATA Code
0376059

Account No.
0376059

Airport of Departure (Addr. of first Carrier) and requested Routing
ALG

Reference Number

Optional Shipping

to	By first	Routing and Destination	to	by	to	by	Currency	Chgs Code	WT/VAL PPD	WT/VAL COLL	Other PPD	Other COLL	Declared Value for Carriage	Declared Value for Customs
DOH	QR						DZD		X		X		NVD	NCV

Airport of Destination	Requested Flight / Date		Amount of Insurance	INSURANCE - If carrier offers insurance and such insurance is requested in accordance with conditions thereof, indicate amount to be insured in figures in box marked 'Amount of Insurance'
DOH	null		XXX	

Handling Informations
SHC : PEP,COL,HEA

SCI

REMARKS :

No. of Pieces RCP	Gross Weight	kg lb	Rate Class Commodity Item No.	Chargeable Weight	Rate / Charge	Total	Nature and Quantity of Goods (Incl. Dimensions or Volume)
9	4,459.00	K	N	4,459.00	R 70.00	312,130.00	DATTES
9	4459.00					312130.00	

Prepaid
Weight Charge
312,130.00
Collect

Valuation Charge

Tax

Other Charges
CHC:4,000.00 AWC:500.00 SCC:22,295.00

Total Other Charges Due Agent

Total Other Charges Due Carrier
26,795.00

Shipper certifies that the particulars on the face hereof are correct and that insofar as any part of the consignment contains dangerous goods such part is properly described by name and is in proper condition for carriage by air according to the applicable Dangerous Goods Regulations.

QACL
Signature of Shipper or his Agent

Total prepaid
338925.00
Total collect

Currency Conversion Rates
CC charges in Dest.

17-Dec-2017
Executed on (date)
ALGIERS
at (place)
QACL
Signature of Issuing Carrier or its Agent

For Carriers Use only at Destination
Charges at Destination
Total collect Charges

ORIGINAL

الملحق رقم 07 : الاعتماد المستندي

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF AGRICULTURE

Plant protection organization of Algeria
To plant protection organization Qatar

PHYTOSANITARY CERTIFICATE

Law n° 87-17 of August 1, 1987
Executive decree n° 93 -286 of November 23, 1993
Directive n° 105/SPM of October 26, 2000

N°:4027 /AHB/IPPF/2017

DESCRIPTION OF CONSIGNMENT

Name And Address Of Exporter: Eurl Latife Multi Services Algeria
Declared name and address of consignee: Sarl Al Nakhla Al Mothmirah Li Tijarah Dawar Alwihda 4 Aqar 40 Rawdat At Tahwil Doha Qatar
Number And Description Of Packages: 667 boxes
Distinguishing marks:
Place of origin: Algeria
Declared means of conveyance: Air Freight
Declared point of exit: Airport of Algiers
Name of produce and quantity declared: fresh dates
Net weight: 4002 kg
Botanical name of plants: *Phoenix dactylifera*

This is to certify that the plant and plant products described herein have been inspected and are considered to be free from pests according with phytosanitary requirements and to be free from other dangerous pests and to conform with the current phytosanitary requirements by the importing contracting party.

DISINFESTATION AND/OR DISINFECTION TREATMENT

Date..... **Treatment**.....**Chemical (active ingredient)**.....
Duration and temperature.....
Concentration.....**Additional information**.....

ADDITIONAL DECLARATION

.....
.....
.....

Place of issue: Algiers
Name of authorized officer:
Date: 17/12/2017

Signature and Stamp

الملحق رقم 08 : شهادة المنشأ

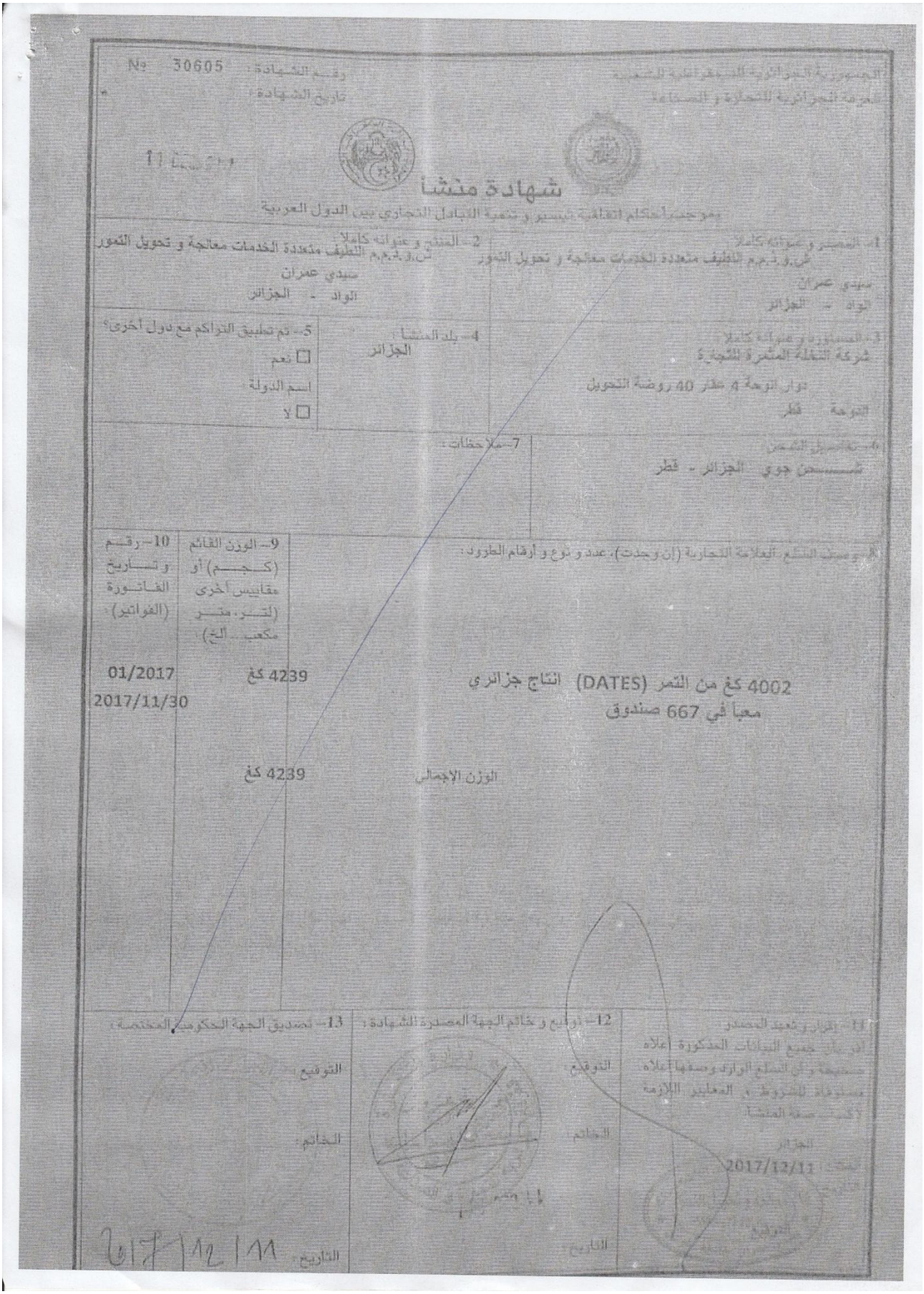

شهادة منشأ

No 30605 رقم الشهادة :

تاريخ الشهادة :

1- المصدر و عنوانه كاملا
ش.ذ.ش.م للتطيف متعددة الخدمات معالجة و تحويل التمور
سيدي عمران
الواد - الجزائر

2- المنتج و عنوانه كاملا
ش.ذ.ش.م للتطيف متعددة الخدمات معالجة و تحويل التمور
سيدي عمران
الواد - الجزائر

3- المستورد و عنوانه كاملا
شركة النخلة المثمرة للتجارة
دوار الوحة 4 طريق 40 روضة التحويل
الدوحة قطر

4- بلد المنشأ :
الجزائر

5- تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟
☐ نعم
اسم الدولة
☐ لا

6- معلومات النقل : الشحن
شحن جوي الجزائر - قطر

7- ملاحظات :

8- وسم المنتج العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد و نوع و أرقام الطرود :

4002 كغ من التمر (DATES) انتاج جزائري
معبأ في 667 صندوق

9- الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر، متر مكعب ...الخ)	10- رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير)
4239 كغ	01/2017 2017/11/30
الوزن الإجمالي 4239 كغ	

11- إقرار و تعهد المصدر
أنا الموقع أسفله أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة و أن السلع الواردة وصفها أعلاه مستوفاة للشروط و المعايير اللازمة لكي تمنح هذه الشهادة.

الجزائر
2017/12/11
التاريخ
التوقيع

12- توقيع و خاتم الجهة المصدرة للشهادة :
التوقيع
الخاتم
التاريخ

13- تصديق الجهة الحكومية المختصة :
التوقيع :
الخاتم :
التاريخ : 2017/12/11

قائمة

المراجع

- **المراجع باللغة العربية**

اولا : الكتب

1- باسل محمد سعيد العيدة ، **مهارات تصميم وتنفيد البحوث والدراسات العلمية وتحليلها احصائيا باستخدام برنامج spss** ، جامعة الكويت (الكويت) ، 2005

2- خبابة عبد الله ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية (مصر) 2013

3- رابح خوني ، رقية حساني ، **الموسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، ايتراك للنشر والتوزيع ، (مصر) ، 2008

4- فتحي السيد عبده ،ابو السيد احمد ، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية (مصر) ، 2005

5- فريد النجار ، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،(مصر) ، 2006

6- نبيل جواد ، **ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، (لبنان) ،2007

ثانيا : أطروحات الدكتورة ورسائل الماجيستير

7- بلقلة براهيم ، **اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة الشلف ،(الجزائر) ،2009/2008

8- حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، 2013/2012

9- شعيب اتشي ، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ضل الشراكة الاورو جزائرية** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2008/2007 ،

10- قاسمي الاخظر ، **اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة (الجزائر) ،2014/2013

11- مدوري عبد الرزاق ، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران (الجزائر) ، 2012/2011

12- مشري محمد ناصر ، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 2011/2008

13- نسيمة سابق ، ، **اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي** ، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ،2016/2015

14- يوسف حميدي ، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ضل العولمة** ، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2008/2007

ثالثا : الملتقيات والمداخلات

15- سمير زهير الصوص ، تجربة **كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية** ، دورة تدريبية حول التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الاوسط وافريقيا ، معهد استراتيجيات التنمية ، سيول (كوريا الجنوبية) ، 2006

16- عقبة عبد الاوي ، نور الدين جودي ، مداخلة بعنوان **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة وتوزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل** ، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،19 ديسمبر 2013 ، جامعة الوادي ،(الجزائر)

17- عوادي مصطفى ، الملتقى الوطني حول **اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، جامعة حمة لخضر الوادي ، رئيس الملتقى 07/06/ ديسمبر 2017 (الجزائر)

18- غانم عبد الله ، سبع حنان ، مداخلة حول **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في**

19- **الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني** ، ملتقى وطني حول واقع وافاق النضام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي في 2013/05/05.06

20- المكاشفي طه الكباشي ، **بيع المرابحة والتقسيط ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي** ، بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس – دبلن جمادى الثاني /رجب 1429 هـ / يوليو 2008 م ، الخرطوم ، السودان

رابعا : المجلات العلمية

21- ايت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس ، جامعة الشلف (الجزائر) 2008،

22- حياة بن سماعين ، ريان زير ، الصادرات **غير النفطية والنمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2005-2014** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، (الجزائر) العدد 12 (2) جوان 2017 ،

23- زبير محمد ، **التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر** ، مجلة الدراسات والمجتمع ، العدد الثالث ،22 يوليو 2016، (الجزائر)،

24- سعدي فيصل ،**رؤية تحليلية حول الاهمية الاقتصادية للتصدير مع الاشارة للامكانيات التصديرية متاحة للجزائر في مجال الطاقات المتجددة** ،مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس ، المدية (الجزائر) ،عدد 2016/06/10

25- شريف غياط ، محمد بوقموم ، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 24 ، العدد الاول دمشق (سوريا) ، 2008

26- محمد الامين شربي واخرون ، **اثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري** ، مجلة الباحث عدد 16 /2016 ، جامعة ورقلة (الجزائر)

27- محمد رملي،لخضر عدوكة،**الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة سعيدة (الجزائر)، عدد2015/12/9

28- محمد قريشي ، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة الباحث – عدد 2011/9 ، جامعة ورقلة ، الجزائر

29- موسى باهي ،كمال روابنة ،**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان المصدرة للنفط** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 05/ ديسمبر2015 ، جامعة عنابة (الجزائر)

30- ناجي بن حسين ، **التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع في الاقتصاد** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 2008/5 ، جامعة قسنطينة (الجزائر)

31- وصاف سعيدي ، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات** ،مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،عدد 2002/01

خامسا : الجرائد الرسمية

32- الجريدة الرسمية، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، المؤرخ في27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 ديسمبر 2001.

- **المراجع باللغة الاجنبية**

First : Scientific journals

33- Mohamed Nasser Hamidato، Baqaas Alssafiah ،**economic diversification algeria**.besniss.vol 2.no2. april.2017 . p 76

34- Nacera ARROUCHEK .Mohand CHITTI. **Les Barrières à l'export: Essai d'analyse de la Situation des Entreprises Algériennes hors Hydrocarbures** . El-Bahith Review 17/2017.p185

- **المواقع الالكترونية**

35- موقع المدرية العامة للجمارك من خلال الرابط التالي :

http://www.douane.gov.dz/

36- موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من خلال الرابط التالي :

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

37- موقع الديوان الوطني للإحصائيات من خلال الرابط التالي :

http://www.ons.dz/

38- موقع وزارة التجارة من خلال الرابط التالي :

https://www.commerce.gov.dz/ar

39- موقع وزارة الصناعة والمناجم من خلال الرابط التالي :

http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique